الوُصَل في لغة العرب

دراسة نحوية وصرفية

الدكتور

صابر حامد عبد الكريم سيد

أستاذ اللغويات المساعد
بكلية اللغة العربية في أسيوط

العدد الحادي والعشرون

للعام ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

الجزء الرابع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٧م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ به من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن حبيبنا وقدوتنا محمدًا عبد الله ورسوله ، وصفيه من خلقه وحبيبه ــ صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

أما بعد : ــ

فإن لغتنا العربية قائمة على نظام بديع ، ونسق قويم ، يتحد فيه اللفظ ، مع موقعه في الجملة ؛ ليتم بهما بناء الجملة الذي يعبر عن المعنى المراد بدقة متناهية .

وأحيانًا يراد التعبير عن معنى معين ، فتأبى القاعدة أن يتم ذلك مباشرة ، أو أن يتم ، ولكن مع عدم استقامة اللفظ إلا بواسطة معينة ، وهو ما يسمونه " الوُصْلة ." ولقد وجدت لهذه اللفظة ذكرًا متناثرًا في كتب النحويين ، غير مجموع ، أو مفصل ، وإنما يأتي ذكره عرضًا ، فشد انتباهي هذا الأمر ، وخصوصًا أني وجدت أن ذكر هذه الواسطة (الوُصْلة) لا يتم المعنى المراد دونه ، فقمت بجمع ما استطعت من هذه الوُصَل ، مما رأيت أنه يخدم فكرة هذا البحث ، سواء أكانت هذه الوَصلة تُوَصِّل إلى معنى مراد ما كان له أن يتم من دونها ، أم كانت تُوَصِّل إلى إقامة بنية ما كان لها أن تقوم لولا وجودها ، وقمت بدراستها في هذا البحث تحت عنوان " الوُصَل في لغة العرب دراسة نحوية ، وصرفية ". وجعلته في مبحثين ، مسبوقين بمقدمة ، وتمهيد ، ومَتْلُوَّين بخاتمة . فالتمهيد ــ عنوانه : الوُصَل : معناها وفائدتها ــ تكلمت فيه عن معنى الوُصْلة في اللغة ، ثم المقصود بها في هذا البحث .

والمبحث الأول ــ عنوانه : الوُصَل في أبواب النحو ــ تناولت فيه الوُصَل التالية :

ذو ــ بمعنى صاحب ــ ، و" أي " ، واسم الإشارة ، والاسم الموصول ، والضمير ، و" إيّا " ، وحروف الجر ، والباء الزائدة ، والفاء .

والمبحث الثاني ــ عنوانه : الوُصَل في أبواب الصرف ــ تناولت فيه الوُصَل التالية :

همزة الوصل ، و التحريك ــ والوقف ، والحذف ، ورد المحذوف .

والخاتمة ذكرت فيها أهم ما وصلت إليه في هذا البحث .

ثم ذيلته بثبت بأهم المصادر والمراجع التي رجعت إليها في هذه الدراسة .

وأسأل الله ــ تعالى ــ أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل ، وأن يَمُنَّ علي بأجر الاجتهاد ، وأن يجعل ما فيه من ثواب في ميزان حسنات والديّ ، وحسناتي .

ورحم الله امرءًا رأى خَلَلًا فأشار علي بسَدّه ، أو نقصًا فوجهني لإتمامه ،" وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ " . (١)

(١) من الآية (٨٨) في سورة " هود ".

التمهيد

الوُصَل : معناها ، وفائدتها

الوُصَل ــ بضم الواو ، وفتح الصاد ــ مفردها : وُصْلة ــ بضم الواو ، وسكون الصاد ــ .

قال الكفوي : " الوُصلة ــ بالضم ــ الاتصال ، وكل ما اتصل بشيء فما بينهما وُصْلة والجمع " وُصَل " كـ " صُرَد " ، وليلة الوصل آخر ليالي الشهر .

وحرف الوصل هو الذي يكون بعد الروي ، سمي به ؛ لأنه وصل حركة حرف الروي [١].

قال الجوهري: "وكل شيء اتصل بشيء فما بينهما وصلة، والجمع وُصَل".[٢]

وقال في اللسان:"وَصَلْت الشيء وَصْلًا ، وَصِلةً ، والوَصْلُ ضِدُّ الهِجْران، ابن سيده الوَصْلُ خلاف الفَصْل ، وَصَل الشيء بالشيء يَصِلُه وَصْلًا وَصِلةً وصُلَةً"[٣].

ووَصَلَ الشيءُ إِلى الشيء وُصُولًا ، وتَوَصَّل إِليه انتهى إِليه ، وبَلَغه [٤] ، قال أبو ذؤيب :

تَوَصَّلُ بالرُّكْبان حِينًا، وتُؤْلِفُ ** الجِوارَ ، ويُغْشِيها الأَمانَ رِبابُها[٥]

---

(١) الكليات ٩٤٥ .

(٢) الصحاح ١٨٤٢/٥ (وصل) .

(٣) لسان العرب ٧٢٦/١١ .

(٤) المعجم الاشتقاقي المؤصل ١٢٤٨/٣ .

(٥) من الطويل ، وقبله :

وما الراح راح الشام جاءت سبيئة *** لها غاية تهدى الكرام عقابها

المعنى : أن الخمر إذا رأت ركبا توصّل بهم من بلد إلى بلد ، وتؤلف بين الجيران : يحب بعضهم بعضا ، و" يغشيها " ــ أي يلبسها ــ و " ربابها " : عقودها ومواثيقها التي تأخذها من الناس ، ويكون الرباب أمانا لها .

انظر : الحجة للفارسي ٤٤٤/٦ ــ ٦٤٥ ، و باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ٦/١ ، و تأويل مشكل القرآن ١٣٤ .

ووَصَّله إليه وأَوْصَله أَنهاهُ إليه وأَبْلَغَهُ إياه ، وفي حديث النعمان بن مُقَرِّن " أَنه لما حمَل على العدُوِّ ما وَصَلْنا كَتِفَيْه "[١] حتى ضرَب في القوم " أَي لم نَتَّصِل به ولم نَقْرُب منه حتى حمَل عليهم من السُّرْعة .[٢].

والوُصْلة ما اتَّصل بالشيء ، قال الليث : كلُّ شيء اتَّصَل بشيء فما بينهما وُصْلة ، والجمع وُصَل " .[٣]

وقالوا في جمع " وُصْلة " : وُصُلات ، وهذا ما عبر به ابن القيم في بدائع الفوائد حين تكلم عن الوُصَل في كلام العرب ، فقال : " الوصلات في كلامهم التي وضعوها للتوصل بها إلى غيرها خمسة أقسام ... ".[٤]

وقد ضبط كثير من العلماء " وصلات " بضم الواو ، والصاد ، وحكوا في الصاد الفتح ، والسكون إضافة إلى الضم .

قال ابن حجر " : " الوصلات في الدنيا بضم الواو والصاد المهملة وقال ابن التين : ضبطناه بفتح الصاد وبضمها وبسكونها " .[٥]

وجاء في مشارق الأنوار : " الوصلات أَي الْوُجُوه الَّتِي يتَوَصَّل للشَّيْء مِنْهَا .[٦]

---

(١) قال محقق المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث ٤٢٤/٣ ــ حاشية ٦ : عن كلمة " كتفيه " إنها موجودة في ب ، ن ، واللسان ، وهو خطأ صوابه " كنفيه " والتصحيح عن أ ، ج ، وفي الوسيط (كنف): الكنف: جانب الشيء – وكنَفا الرجل: حِضْناه عن يمينِه وشماله.

(٢) انظر : مجمع بحار الأنوار ٥/ ٦٢.

(٣) انظر : لسان العرب ٧٢٧/١١ (وصل) .

(٤) بدائع الفوائد ١٢٨ ــ ١٢٩ ، وانظر : المرتجل ١٩٥.

(٥) فتح الباري ٣٩٣/١١ ، وانظر : التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤٨/٣٠ .

(٦) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢٨٨/٢ ، وانظر : مطالع الأنوار ٢١٦/٦ .

والمقصود بـــ " الوُصَل " في هذه الدراسة الأشياء التي تمكن من الوصول إلى العبارة المرادة لتأدية معنى كان ممتنعا ، أو كان ممكنا مع قبح في اللفظ .

فالممتنع كوصف المعرفة بالجملة ، ووجود بعض الكلمات التي تبدأ بساكن ، والقبيح كدخول أداة النداء على ما فيه " أل " ، ومجيء الظاهر بعد " أَفْعِلْ " ـــ الذي صورته صورة الأمر ـــ في التعجب ، وهكذا مما سيذكر في هذه الدراسة .

وقد أشار بعض النحاة إلى شيء من هذه الوُصَـــل ، عرضـــا دون حصـــر أو تفصيل ، كما فعل ابن القيم في بدائع الفوائد ، وابن الخشاب في المرتجل .

قال ابن القيم : " فائدة بديعة : الوصلات الخمسة :

الوصلات في كلامهم التي وضعوها للتوصل بها إلى غيرها خمسة أقسام :

أحدها : حروف الجر التي وضعوها ليتوصلوا بالأفعال إلى المجرور بها ، ولولاها لما نفذ الفعل إليها ، ولا باشرها .

الثاني : حرف " ها " التي للتنبيه ، وضعت ليتوصل بها إلـــى نـــداء ذي الألـــف واللام.

الثالث : " ذو " ، وضعوها وصلة إلى وصف النكرات بأســـماء الأجنـــاس غيـــر المشتقة كـــ " رجل ذي مال " .

الرابع : " الذي " ، وضعوه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ولولاها لما جرت صفاتها عليها .

الخامس : الضمير الذي جعل وصلة إلى ارتباط الجمل بالمفردات خبـــرًا وصـــفة وصلة وحالًا ".[1]

(١) بدائع الفوائد ١٢٨ ـــ ١٢٩.

ولي على ما قاله ابن القيم ــ رحمه الله ــ ملحوظات :

الأولى : أنه ذكر أنها خمسة مع أنها أكثر من هذا بكثير ، كما قال ابن الخشاب : "والوصل في كلامهم كثيرة " .[١]

الثانية : أنه عدّ منها " ها " التنبيه وُصْلَة لنداء ما فيه " أل " مع أن الوُصْلة "أيّ" ، كما قال النحاة ، وكما ورد في هذه البحث عند دراسة " أيّ " .

الثالثة : أنه اقتصر في وصف المعرف بالجمل على " الذي " مع أن كل الأسماء الموصولة المبدوءة بالألف واللام تشاركه في هذا ، دون " مَنْ ، وما ، وأيّ "[٢] ، وقد وضحت هذا عند دراسة هذه المسألة .

الرابعة : أنه ذكر أن الضمير يأتي وُصْلة في أبواب الخبر والحال والنعت ، مع أنه كما ورد في هذا البحث أن الضمير يرد وُصْلة إضافة إلى ما ذكر في :

ــ الجملة الواقعة صلة لاسم موصول ، وشبهها .

ــ الجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه .

ــ جملتي الشرط والجواب لاسم الشرط المرفوع مبتدأ ، أو المنصوب مفعولا .

ــ البدل إذا كان بدل بعض ، أو بدل اشتمال .

ــ معمول الصفة المشبهة .

ــ ألفاظ التوكيد ، ما عدا أجمع وأخواته .

ــ توكيد ضمير الرفع المتصل ، أو العطف عليه .

---

(١) المرتجل ١٩٥.

(٢) وإنما اشترط تعين الأسماء الموصولة المبدوءة بالألف واللام لضرب من إصلاح اللفظ ليأخذ النعت من أول وهلة شكل المعرفة .

وأخيرًا أقول : إن الوُصَل في لغة العرب ركن ركين في الكلام ، فهناك من المعاني ما كان ليُتَوصّل إليه لو لم تكن هذه الوُصَل ، كوصف المعارف بالجمل .

وهناك من الصيغ ما كان لها أن توجد كالكلمات التي تبدأ بساكن .

وهناك من المعاني ما كان يمكن أن يُؤَدَّى ، ولكن مع قبح في اللفظ .

المبحث الأول

الوُصَل في أبواب النحو

ذو ـ بمعنى صاحب ـ

تأتي " ذو " ـ بمعنى صاحب ـ وُصْلَةً لنعت[١] النكرات بأسماء الأجناس غير المشتقة .

والأصل أن يكون النعت بالمشتق أو المؤول به ، وقد يُراد نعت النكرة باسم جنس غير مشتق ، ويتوصل لذلك بأن يؤتى بـ " ذو " ـ بمعنى صاحب ـ مضافة إلى اسم الجنس " ، وبيان ذلك فيما يلي :

أولا النعت

قال ابن بابشاذ في حده : " وأما النعت فهو تحلية المنعوت بفعله ، أو بحليته ، أو بصناعته ، أو بنسبه ، أو بـ " ذي " التي بمعنى صاحب " .[٢]

وعرفه ابن مالك بقوله : " هو التابع المقصود بالاشتقاق وضعًا ، أو تأويلًا مسوقًا لتخصيص ، أو تعميم ، أو تفصيل ، أو مدح ، أو ذم ، أو ترحم ، أو إيهام، أو توكيد ".[٣]

---

(١) قال ابن يعيش : " الصفة والنعت واحدٌ ، وقد ذهب بعضُهم إلى أن النعت يكون بالحلية ، نحو : " طويل "، و" قصير"، والصفة تكون بالأفعال ، نحو : " ضارب " و" خارج " ، فعلى هذا يقال للباريء سبحانه : موصوفٌ ، ولا يقال له منعوتٌ ، وعلى الأول هو موصوف ومنعوت ". شرح المفصل ٢ / ٢٣٢

وقال ابن الخباز: "وسألت شيخنا ـ رحمه الله ـ عن الفرق بين الوصف والنعت فقال : النعت يستعمل فيما يتغير ، والوصف يستعمل فيما يتغير وفيما لا يتغير، ولذلك يقال : صفات الله ولا يقال : نعوت الله ، ولم تستعمل العرب النعت إلا في غير الله " . توجيه اللمع ٢٥٨ .

(٢) شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤١٣ .

(٣) تسهيل الفوائد ١٦٧ .

ثانيا : **المشتق** هو ما أخذ من غيره ، ودل على ذات مع ملاحظة صفة ، كعالم وظريف ، ومن أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق ، كـ " فَهِم " من الفهم ، و" نصرَ " من النصر . (١)

ومنه اسما الفاعل والمفعول ، وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل . (٢)

والاشتقاق ينقسم إلى صغير ــ أو أصغر ــ وكبير ، وأكبر ، وكُبّار ، والذي يعنينا هنا هو الأول ، وهو المراد عند الإطلاق .

ويعرف بأنه : أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية ، وهيئة تركيب لها ؛ ليدل بالثانية على معنى الأصلية بزيادة مفيدة ؛ لأجلها اختلفا حروفا وتركيبا كضارب من الضّرْب ، وحَذِر من الحذَرِ . (٣)

وندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة ، كـ " أورقْتِ الأشجارُ " ، و" أسبعتِ الأرضُ ــ " من الورق والسبع " ــ وكـ " عَقْرَبْتُ الصُّدْغ " ، و" فَلْفَلْتُ الطعام " ، و" نَرْجَسْتُ الدواء ــ من العَقْرب ، والنّرجس ، والفُلْفُل ــ أي : جعلت شَعر الصدغ كالعقرب : وجعلت الفلفل في الطعام ، والنرجس في الدواء ــ . (٤)

قال السيوطي : " اشتقاق العرب من الجواهر قليل جدا ، والأكثر من المصادر " .(٥)

---

(١) شذا العرف ٥٦ .

(٢) انظر المراجع السابقة .

(٣) انظر : التبيين للعكبري ١٤٤ ، والمزهر ١ / ٢٧٥ ، وتصريف الأسماء لمحمد الطنطاوي ص ٣٨ .

(٤) شذا العرف ٥٦ .

(٥) انظر المزهر ١ / ٢٧٨ ، وشذا العرف ٦٨ ، وشرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي ١٣٣.

قال ابن عصفور : " وأصعب الاشتقاق وأدقه في أسماء الأجناس ؛ لأنها أسماء أُوَلٌ أُوقِعت على مسمياتها من غير أن تكون منقولة من شيء ، فإن وجد منها ما يمكن اشتقاقه حمل على أنه مشتق ، إلَّا أن ذلك قليل فيها جدا ، بل الأكثر فيها أن تكون غير مشتقة ، نحو " تراب وحجر وماء " ، وغير ذلك من أسماء الأجناس " .(١)

ثالثا : **ما يشبه المشتق** ، وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق ، كـ " أسماء الإشارة " غير المكانية ، و" ذي " ــ بمعنى صاحب ــ وفروعها ، و"الأسماء المنسوبة " .

فاسم الإشارة تنعت به المعارف ، مثل " مررت بزيد هذا "، و " ذو " بمعنى صاحب ينعت بها النكرات، مثل " مررت برجل ذي مال "، و" أسماء النسب " ينعت بها النكرات والمعارف، مثل " مررت برجل دمشقي " ، و" بالرجل الدمشقي " .

فـ " هذا " "معناها الحاضر ، و " ذي مال " معناها "صاحب مال ، و" دمشقي " معناها منسوب إلى دمشق ، فلما أفادت ما يفيده المشتق من المعنى صح النعت بها ، ويقاس على هذه الأمثلة ما أشبهها ، فيقاس على اسم الإشارة : جميع الموصولات إلا " مَنْ " ، و" ما " وعلى " ذي " : " ذو " الطائية وفروعها ، وعلى المنسوب بالياء : نحو " تمار وتامر وتمر "، مما هو منسوب إلى التمر فيهن . (٢)

رابعا : **اسم الجنس** ، هو ما وضع للحقيقة من حيث هي ، وينقسم بحسب الاستعمال إلى قسمين :

---

(١) الممتع الكبير في التصريف ٤٤ .

(٢) انظر : التصريح ٢ / ١١٣ ، ١١٤ ، وشرح الألفية للمكودي ٢١٣ .

١ ــ اسم جنس إفرادي ، وهو ما يصدق على الكثير والقليل بلفظ واحد ، فهو موضوع للحقيقة الذهنية لا يفيد قلة ولا كثرة ، مثل " ماء ، وهواء ، ولبن ، وعسل " .

٢ ــ اسم جنس جمعي ــ أي : يفيد معنى الجمع ــ وهو : ما يدل على أكثر من اثنين ، ويفرق بينه وبين واحده إما : بالتاء المربوطة ، وتكون في المفرد غالبا ، كـ " شجر وشجرة ، وعنب وعنبة " . (١)

وإما بياء النسب المشددة في المفرد ، كـ " ترك وتركي ، وزنج وزنجي ، وعرب وعربي " .

وهناك نوع من اسم الجنس يسمى اسم الجنس الآحادي ، وهو ما يدل على الماهية (الحقيقة الذهنية) ممثلة في فرد منتشر غير معين من أفرادها ، ولا يتصور العقل هذه الحقيقة إلا بتخيل ذلك الفرد ، مثل " أسامة " فإن معنى هذا اللفظ لا يفهم إلا متمثلا في فرد . (٢)

خامسا : " ذو "

وهي نوعان : " ذو " بمعنى " صاحب " ، و" ذو " بمعنى " الذي " و" التي"، وفروعهما في لغة طيء ، كقول شاعرهم :

فإن الماءَ ماءُ أبي وَجَدّي ∴ وبِئْرِي ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيتُ (٣)

---

(١) قال في ضياء السالك ١ / ٢٦ : " يندر أن تكون التاء في اسم الجمع مثل : " كمء " الموحدة ، و" كمأة " للجمع ، و" جبء ، وجبأة ــ والكمء : نوع من النبات الصحراوي ، والجبء : الأحمر منه . انظر : جمهرة اللغة ٢ / ١٠١٧ ، ولسان العرب ١ / ٤٣ (جبأ) .

(٢) انظر : التصريح ١ / ١٣٧ ، وشذا العرف ٩٨ ، وضياء السالك ١ / ٢٦ .

(٣) من الوافر ، لسنان بن الفحل الطائي .

انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٢١ ، والإنصاف ١ / ٣١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٨٤ ، وأوضح المسالك ١ / ١٦٠ .

أراد التي حَفَرْتُ .

ويشترط لصحة النعت بها أن يكون ما بعدها صالحًا لأن ينعت بـه ، فـلا تضاف في الأصل إلى علم (١) ، أو ضمير(٢)، أو جملة. (٣)

فإذا تحقق هذا فيشترط ألا يكون صالحا لأن ينعت بـه مباشـرة كالمشـتق والمؤول به والجملة ، فلا يجوز " جاءني ذو قائم " ، فلزم بذلك أن يكـون مـن أسماء الأجناس المعنوية ، مثل " علم ، وفضل ، وخُلُق ". (٤)

ومن هنا قالوا : إنها وصلة للنعت بأسماء الأجناس .

قال السهيلي : " اعلم أن العرب لما جعلت الاسم الـذي هـو الـذي " ذو " وصلة إلى وصف النكرات بالأجناس فقالوا : " هذا رجل ذو مـال " ، حيـث لـم يمكنهم أن يشتقوا من " المال " ونحوه اسمًا بكون وصفًا للرجل جاريًا عليه ، كما أمكنهم ذلك في الفعل ، حيث اشتقوا منه أسماء يصفون بها ويضمرون فيها مـا يعود على الموصوف ، فلما لم يمكنهم ذلك في الاسم الجامد توصلوا إلى الوصف به بكلمة جارية على الاسم الذي قبلها في الإعراب ، ليكون جريهـا عليـه فـي الإعراب رابطًا لها به ، وإضافتها إلى الاسم الذي بعدها رابطًا بينها وبينه ، حيث لم يكن رابط سوى ما ذكرناه من ضمير ولا غيره ".(٥)

---

(١) ورد إضافتها إلى العلم قليلا في مثل " أنا الله ذو بكة " .
انظر : الجامع لمعمر بن راشد ١١ / ١١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٤٢ ، والزيادات على الموضوعات المسمى " ذيل الآلئ المصنوعة " للسيوطي ١ / ٤٨٠ .

(٢) ورد شذوذًا إضافتها إلى الضمير في قول الشاعر :
إنما يعرف الفضل من الناس ذووه
فلا يقال : " هذا رجل ذو محمد "، ولا : "هذا رجل ذوك " .

(٣) ورد شذوذًا إضافتها إلى الجملة في مثل " اذهب بذي تسلم ".

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ١ / ٥٤، والتصريح ١ / ٦٣ .

(٥) نتائج الفكر ١٣٦ .

كما أنها في هذه الحالة لا تقع نعتًا سببيًا فهي لا ترفع ضميرًا .

قال ابن بابشاذ : " وهي لا ترفع السبب كما يرفع ما تقدم من الأقسام الأربعة ، لا تقول : " مررت برجل ذي مال أبوه " ؛ لأنه ليس في " ذي مال " اشتقاق ترفع به ظاهرًا ، ولا وقع موقع مشتق صريح فيرفع ظاهرًا ؛ لأنه إنما وقع موقع " صاحب " ، و " صاحب " قد استعمل استعمال الأسماء فجرى مجرى " دانق وعاتق وكاهل " . (١)

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤١٤.

أيّ

تأتي " أي " وُصْلَةً لنداء ما فيه " أل "[١].

قال ناظر الجيش : " والدليل على أن " أيا " وصلة لزوم " ها " وهو حرف تنبيه قبل الرجل ، وذلك كاستئناف نداء وإعلام أنه لا يجوز الاقتصار على المنادى قبله ، وإذا لم يجز ذلك فيه كما جاز في سائر المنادى علم أنه أتى بـ " أي " وصلة إلى نداء غيرها " .[٢]

من أحكام النداء أن أدوات النداء لا تدخل على ما فيه " أل " ، فإذا احتيج إلى ندائه جيء بـ " أي " ـ التي هي اسم مبهم ـ ، أو اسم إشارة [٣] ؛ لتسويغ ذلك .

<u>وبيان ذلك فيما يلي :</u>

إذا أريد نداء ما فيه " أل " جيء بـ " أي " ـ مع المذكر ـ ، أو " أية " ـ مع المؤنث ـ متلوة بـ " ها " التنبيه ، مثل قوله ـ تعالى ـ : " يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ"[٤] ، وقوله ـ جل شأنه ـ : " يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ " [٥] ، وتكون " أي " بلفظ واحد مع الاثنين والجميع على المختار .[٦]

---

(١) قال ابن هشام : " وزعم الأخفش أن " أيا " لا تكون وصلة ، وأن " أيا " هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها ، وهو العائد ، والمعنى " يا من هو الرجل " ، ورد بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه ، ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية ، وله أن يجيب عنهما بأن ما في قولهم : " لا سيما زيد " بالرفع كذلك " ، مغني اللبيب ١٠٩ .

(٢) تمهيد القواعد ٧ / ٣٥٦٢ .

(٣) سيأتي الكلام عن اسم الإشارة في المسألة التالية .

(٤) الآية الأولى من سورة " الانفطار ".

(٥) الآية (٢٧) من سورة " الفجر ".

(٦) انظر : تمهيد القواعد ٧ / ٣٥٦٢ ، ورسالة " أي " المشددة ٣٨ .

قال ابن يعيش : " حروف النداء لا تجامع ما فيه الألف واللام ، وإذا أريد ذلك تُوُصّلَ إليه بـ " أيٍّ " ، و" هذا " ، والعلة في ذلك أمران :

أحدُهما : أن الألف واللام تفيدان التعريف ، والنداءُ يفيد تخصيصًا ، وإذا قصدتَ واحدًا بعينه ، صار معرفة كأنك أشرتَ إليه ، والتخصيصُ يُفيد التعريف ، فلم يُجْمَع بينهما لذلك ؛ لأن أحدهما كافٍ ، وصار حرفُ النداء بدلا من الألف واللام في المنادى ، فاستُغني به عنهما ، وصارت كالأسماء التي هي للإشارة نحو " هذا " وشبهه .

الثاني : أن الألف واللام تفيدان تعريفَ العهد ، وهو معنى الغَيْبة ، وذلك أنّ العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب ، والنداء خطاب لحاضر، فلم يُجْمَع بينهما لتنافي التعريفين ". (١)

يجوز نداء ما فيه " أل " في أربع صور : (٢)

الصورة الأولى : نداء اسم الله ـ تعالى ـ مثل " يا الله " ـ بإثبات الألفين ـ ، أو" يلله " ـ بحذفهما ـ ، أو" يا لله " ـ بحذف الثانية ـ .

والأكثر أن يحذف حرف النداء ، ويعوض عنه الميم المشددة ، فيقال : " اللهم "، وقد يجمع بينهما في الضرورة .

الصورة الثانية : الجمل المحكية ، كأن يسمى شخص " المنطلق زيد " ، ثم ينادَى فيقال : " يا المنطلق زيد " ، نص على ذلك سيبويه .

---

(١) شرح المفصل ١ / ٣٤٣.

(٢) ومذهب الكوفيين : جواز نداء ما فيه " أل " مطلقًا دون موصل ، وأجاز الكوفيون والبغداديون وابن مالك نداء ما فيه " أل " مطلقًا .
ـ انظر : الإنصاف ١/ ٢٧٤ ، والتصريح ٢ / ٢٢٦ .

وزاد المبرد : ما سمي به من موصول مبدوء بـــ " أل " مع صلته ، مثل أن يسمى شخص " الذي سافر " ، ثم ينـــادى ، فيقـــال : " يـــا الـــذي ســـافر" ؛ لأن الموصول مع صلته بمنزلة اسم واحد ، أما الموصول وحده المسمى به ، فمتفق على منع ندائه .

الصورة الثالثة : اسم الجنس المشبه به ، بشرط أن يذكر معه وجه الشبه ، مثل : " يا الخليفة هيبة " والتقدير يا مثل الخليفة هيبة ، وعلى هذا تكون " يـــا " غير داخلة على " أل "، بل على منادى محذوف قد حل محله المضاف إليـــه بعـــد حذفه ، نص على ذلك ابن سعدان(١).

الرابعة : ضرورة الشعرة كقوله :

عباسُ يا المَلِكُ المُتَوَّجُ والذي (٢)

ولا يجوز ذلك في النثر، خلافا للبغداديين . (٣)

و" أيّ " في جميع أقسامها واجبة الإضافة ، إمـــا لفظًـــا ، أو تقـــديرًا ، إلا الواقعة وصلة فإنها ليست مضافة لا لفظًا ولا تقديرًا ؛ ولـــذلك ألزموهـــا " هـــا " التنبيه عوضا عما فاتها من الإضافة .

---

(١) هو محمد بن سَعْدَان الضَّرير الكوفي النحويّ المقرئ أبو جعفر ، ولد سنة إحدى وســـتين ومائة ، صنف كتابا في النحو وكتابا في القراءات ، وتوفي سنة إحدى وثلاثين ومـــائتين . انظر : بغية الوعاة ١ / ١١١ .

(٢) صدر بيت من الكامل ، ولم أقف على قائله ، وعجزه :

عَرَفَتْ لَهُ بيتَ العُلا عدنانُ

انظر : المقاصد النحوية ٤ / ١٧٢٢ ، والتصريح ٢ / ٢٢٦ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ١٠٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٤١ ، وأوضح المسالك ومعه ضياء السالك ٣ / ٢٦٤ ، والتصريح ٢ / ٢٢٣ ــ ٢٢٦ .

وإنما اختيرت " أي " لذلك لأنهم احتاجوا اسمًا مبهمًا يقع هذا المنادى وصفًا له ، فاختاروها لوضعها على الإبهام واحتياجها وضعًا إلى المخصص ألصق بما بعدها من غيرها ، وزادوا بعدها " ها " للتنبيه . (١)

قال ابن الخشاب : " يا " لا تباشر " اللام " ، فلا تقول : " يا الرجل " ، فلما لم يكن من أصول كلامهم هذا ، وآثروا نداء ما فيه اللام توصلوا إليه بـ " أي " ، فأوقعوا النداء عليها ، وجعلوا المقصود بالنداء وصفًا لها ، ولهذا ألزم الكلام حرف التنبيه لينبهوا على هذا الغرض .

واختصوا بهذا التوصل " أيًّا " لأنها في الأصل بعض من كل ، فهي اسم مبهم ، والغرض وصفها ، والمبهم يقتضي الوصف كل الاقتضاء " .(٢)

ويتبع " أي " هنا واحد من ثلاثة : الاسم المصحوب بالألف واللام ، أو اسم الإشارة ، أو الموصول الذي في أوله الألف واللام . (٣)

---

(١) انظر : حاشية الصبان ٣ / ٢٢٤ .
(٢) المرتجل ١٩٥ .
(٣) انظر : المقاصد الشافية ٥ / ٣١٠ .

اسم الإشارة(١)

يأتي اسم الإشارة موصلًا لنداء ما فيه " أل " ، وقد تكلمت في المسألة السابقة عن نداء ما فيه " أل " ، ، وعن علة احتياج أداة النداء معه إلى مُوَصِّل " لتسويغ دخولها عليه ، وأضيف هنا :

أن اسم الإشارة لما شابه " أيّ " في الإبهام جاز أن يخلفها في تسويغ نداء ما فيه " أل " ، فجاء وصلة كما جاءت هي كذلك ، فقيل : " يا ذا الرجل ، ويا هذا الرجل ، ويا ذا الذي قام أبوه ، ويا هذا الذي قام أبوه ". (٢)

قال الصبان: " ولما شابهها اسم الإشارة بكونه وضع مبهمًا مشروطًا إزالة إبهامه بالإشارة الحسية ، أو الوصف بعده قام مقامها في التوصل إلى نداء ما فيه أل ".(٣)

ولما كانت أسماء الإشارة أقل إبهاما من " أي " ؛ لأنها تثنى وتجمع عكس " أي " فإنها تكون وصلة تارة وأخرى غير وصلة ، فيكتفى بها في النداء ، فيقال : "يا هذا الرجل" أو : "يا هذا" ، بخلاف " أي " التي لشدة إبهامها لزمها النعت . (٤)

ولا يلزم في اسم الإشارة هنا " ها التنبيه .

قال ابن يعيش : " وقد يستغنون باسم الإشارة عن " أيٍّ "، فيوقعونها موقعها ، فيقولون : " يا ذا الرجلُ "، و" يا هذا الرجلُ "، فيكون " ذَا " وصلة كما كانت " أيٌّ "، وتلزمها الصفة كما تلزم " أيًّا "... ولا يلزمها " ها " التنبيه كما لزم " أيًّا "؛ لأنه لم يحذف من اسمِ المشار إليه شيء كما حذف من " أيّ ".

---

(١) ذكرتها بعد " أىّ " ؛ لأن " أيًّا " هي الأشهر في هذا الباب .
(٢) انظر : همع الهوامع ٢ / ٤٩ .
(٣) حاشية الصبان ٣ / ٢٢٤ .
(٤) انظر : تمهيد القواعد٧ / ٣٥٦٢ .

فأمّا " هذا " فلها مذهبان : أحدُهما أن تكون وصلة لنداء " الرجل "، فيكون حكمُها حكم " يا أيها الرجلُ " ، والآخرُ أن تكون مكتفية ؛ لأنّه يجوز أن تقول : " يا هذا أقْبِلْ " . (١)

(١) انظر : شرح المفصل ١ / ٣٤٠ ، ٣٤١ .

الاسم الموصول

الأسماء الموصولة تأتي وُصْلَةً لوصف المعارف بالجمل وبيان ذلك فيما يلي :

الجملة قد تأتي عمدة في الكلام مسندة إلى اسم ، وحينئذ تكون خبرًا ، مثل قوله ــ تعالى ــ : " وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ "(١) ، فإن لم تكن كذلك فإما أن يراد بها صفة ثابتة لما قبلها غير محددة بزمن معين فحينئذ يؤتَى بالاسم قبلها نكرة وتكون هي نعتًا له ، مثل " هذا رجل يصون الأمانة " ، أو يراد بها صفة لما قبلها في وقت حدوث العامل دون التعرض لما إذا كانت صفة ثابتة له أو لا ، فيجاء به معرفة ، وتكون حالا ، مثل " جلس محمد يدعو " .

وهذا يتحقق إذا كانت النكرة ، و المعرفة قبل الجملة محضتين ، فإن كانتا غير محضتين ، جاز أن تكون صفة ، أو حالا ، مثل قوله ــ تعالى ــ : " وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ"(٢) ، و" مررت برجلٍ كريمٍ يتصدق " ".

ومن هنا كانت القاعدة : " أن الجمل تؤول بنكرات " .(٣)

وأيضا : " الجمل بعد النكرات المحضة صفات ، وبعد المعارف أحوال ". (٤)

---

(١) من الآية (٢٥) في سورة " يونس " .

(٢) من الآية (٣٧) في سورة " يس " .

(٣) أثبت في بحث سابق لي أن عبارة " الجمل نكرات " يلزم أن تقيد لتصبح " الجمل تؤول بنكرات " ؛ لأن الجملة من حيث هي جملة لا توصف بتعريف ، ولا تنكير ، وإنما يوصف بذلك المفرد الذي تؤول به .

وانظر : الأصول ٢ / ٣١ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤١٦ ، ٤١٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٩٨ ، و أمالي ابن الحاجب ١ / ٤٠١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٧٥ .

(٤) قلت في بحثي المذكور : إنه يلزم تقييد :كل من النكرة ، والمعرفة هنا بـ " محضة " .

وإنما لم تُنعت المعرفةُ بالجملة ؛ لأن الجملة إنما تُعطى معنى الاسم المشتق، ولذلك وقعت نعتًا لمَّا كانت في تأويل المفرد ، وليس فيها ما يدل على التعريف ، فلا يصح أن يُنعت بها المعرفة. (١)

قال ابن بابشاذ : " والعلة في امتناع وصف المعرفة بالنكرة هو لما بينهما من المخالفة ؛ لأن النكرة تدل على الشياع والعموم فهي كالجمع ، والمعرفة تدل على الاختصاص فهي كالواحد ، فكما لا يوصف الواحد بالجمع ، ولا الجمع بالواحد فكذلك لا توصف المعرفة بالنكرة ولا النكرة بالمعرفة ".(٢)

ولكن أحيانا لا يراد إثبات مفاد الجملة للاسم المعرفة المحضة قبلها من غير ربطها بزمن وقوع الحدث ــ وهو ما تفيده الحال ــ بل يراد وصف الاسم بها مطلقا ــ أي يراد بها أن تكون نعتًا ــ وهذا لا يتحقق ؛ لأنه ــ كما قلنا ــ إن الجمل في حكم النكرات ، وإنما يتحقق إذا وجد مسوغ ، وهذا المسوغ هو الاسم الموصول .

قال ابن الأثير : " إنّما دخل " الذي " في الكلام ليتوصّل به إلى وصف المعارف بالجمل ، فتقول : " مررت بزيد الذي قام أبوه "، و" بهند التي خرج أخوها "، والألف واللام جارية مجراها ، تقول : " مررت بزيد الضارب غلامه "، فأمّا "مَنْ " و"ما" و" أيّ" فلا يجوز أن يوصف بهنّ كما وصف بـ "الذي" " (٣)

والموصول الذي يتم التوصل به هنا يكون من الموصولات التي تبدأ بالألف واللام كـ " الذي " ، وأخواته ؛ لأن الموصول الذي لا يبدأ بها كـ " مَنْ ، وما ، وأيّ " فليس على لفظ المعرفة فلو وصف به لم تأخذ الجملة بعده صورة المعرفة في اللفظ وذلك يؤدي إلى قبح اللفظ .

---

(١) المقاصد الشافية ٤ / ٦٣٢ .
(٢) شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤١٧ .
(٣) البديع ٢ / ٢٥٢.

قال ابن يعيش : " ... " الذي " وأخواته ممّا فيه لامٌ إنّما دخل توصُّلًا إلى وصف المعارف بالجمل ، وذلك أن الجمل نكراتٌ ، ألا ترى أنها تجري أوصافًا على النكرات ، نحو قولك : " مررتُ برجلٍ أبوه زيد "، و" نظرتُ إلى غلام قام أخوه "، وصفةُ النكرة نكرةٌ ، ولولا أن الجمل نكراتٌ لم يكن للمخاطب فيها فائدة ؛ لأن ما تَعرَّف لا يُستفاد ، فلمّا كانت تجرى أوصافًا على النكرات لتنكرها ؛ أرادوا أن يكون في المعارف مثلُ ذلك ، فلم يَسُغ أن تقول : " مررت بزيدٍ أبوه كريمٌ "، وأنت تريد النعت لـ " زيد " ؛ لأنه قد ثبت أن الجمل نكراتٌ ، والنكرةُ لا تكون وصفًا للمعرفة ، ولم يمكن إدخالُ لام التعريف على الجملة ؛ لأن هذه اللام من خَواصِّ الأسماء ، والجملةُ لا تختص بالأسماء ، بل تكون جملة اسمية ، وفعليّة فجاؤوا حينئذ بـ " الذي " متوصِّلين بها إلى وصف المعارف بالجمل ، فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة لـ " الذي "، وهو الصفة في اللفظ ، والغرض الجملة ". (١)

ومن هنا فاختيار الموصولات المبدوءة بالألف واللام لضرب من إصلاح اللفظ ليأخذ النعت من أول وهلة شكل المعرفة .

قال الشاطبي : " أصل وضع الموصول أن يتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل ، إذ لم يمكنهم أن يدخلوا الألف واللام على الجمل ، فأتوا بما يصح فيه ذلك وهو الموصول كـ " الذي ، والتي "، فأدخلوها عليه فصح لهم الوصف بالجملة بإصلاح لفظها بتصديرها بما فيه الألف واللام ". (٢)

والجملة هنا يجب أن تكون معلومة عند المخاطب ؛ لتقع الفائدة بها ؛ إذ الغرض منها تعريف الاسم المذكور بشيء يعلمه المخاطب عنه ، فإذا قيل مثلا : " ضربت زيدًا الذي قام أبوه أمس " فإن المخاطب يحتاج أن يعرف قيام أبي زيد

---

(١) شرح المفصل ٢ / ٣٧٥ ، وانظر : التعليقة على كتاب سيبويه ١ / ٢٦٨ ــ ٢٦٩.
(٢) المقاصد الشافية ١ / ٥٦٢ .

حتّى يعرفه به ، وذلك عكس الجملة التي تقع خبرًا فإنها يلزم أن تكون مجهولة عند المخاطب ؛ إذ لو كانت معلومة لم يكن في الإخبار بها شيئا مفيدًا له . [١]

(١) انظر : البديع ٢ / ٢٥٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٩٤ .

الضمير

يأتي الضمير وُصْلَةً في كثير من أبواب النحو كما سيتضح ذلك من الدراسة .

وأصل وضعه للاختصار ، فقد قالوا في قوله ــ سبحانه ــ : " إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا "[(١)] : إن الضمير في " لهم " في ختام الآية قام مقام عشرين اسما .

وأحيانا يكون ذكره ضروريًّا ، إذ لا يستقيم الكلام دونه ، كما إذا احتيج إليه ليُتوصَّل به إلى وقوع الجملة خبرًا ، أو نعتًا ، أو حالًا ، أو صلة ، أو لصحة تأكيد ضمير الرفع المتصل ، أو العطف عليه ، إلى غير ذلك ، وبيان ذلك فيما يلي :

تحتاج الجملة العربية أحيانا إلى ما تتوصل به إلى الارتباط بما قبلها ، ويأتي الضمير على رأس هذه الوُصُلات ، فقد انفرد بهذه الوظيفة في مواضع ، وشاركه غيره ــ مع بقائه هو الأصل ــ في غيرها ، ومن ذلك :

أولا : كان وحده هو الصالح لهذا فيما يأتي :

ــ الجملة الواقعة صلة لاسم موصول ، وشبهها .

ــ الجملة الواقعة نعتا ، وشبهها .

ــ الجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه .

ــ جملتا الشرط والجواب لاسم الشرط المرفوع مبتدأ ، أو المنصوب مفعولا .

ــ البدل إذا كان بدل بعض ، أو بدل اشتمال .

---

(١) الآية (٣٥) من سورة " الأحزاب " .

ــ معمول الصفة المشبهة .

ــ ألفاظ التوكيد ، ما عدا " أجمع " وأخواته .

ــ توكيد ضمير الرفع المتصل ، أو العطف عليه .

ثانيا : جاز أن يشاركه غيره في :

ــ جملة الخبر ، وشبهها .

ــ جملة الحال ، وشبهها . (١)

• فصلة الموصولات الاسمية التي تتميز بها عن الموصولات الحرفية لابد فيها ــ لكي تقع هذا الموقع ــ من الضمير العائد إلى الموصول ؛ ليحصل به الربط بين الموصول وصلته ، فالصلة بعائدها يوضحان مفهوم اسم الموصول .

فإن طابق لفظ هذا الموصول معناه طابقه العائد لفظا ومعنى ، وإن خالف لفظه معناه ــ بأن يكون مفرد اللفظ مذكرًا ، وأريد به غير ذلك ، نحو " مَنْ ، وما" ــ جاز مراعاة اللفظ ، مثل : قوله ــ تعالى ــ : " وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ"(٢)، ومراعاة المعنى ، مثل قوله ــ جل شأنه ــ : " وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ" (٣)، ومنه قوله ــ تعالى ــ : " وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ". (٤)

---

(١) انظر : مغني اللبيب ٦٥٣ ــ ٦٦٣ ، والرابط وأثره في التراكيب في العربية للأستاذ الدكتور حمزة النشرتي ص ١٣٨، وما بعدها (بحث منشور في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) .

(٢) من الآيتين (٢٥) في سورة " الأنعام " ، و(١٦) في سورة " محمد " .

(٣) من الآية (٤٢) في سورة " يونس ".

(٤) الآية (٣١) في سورة " الأحزاب " ، وانظر : التصريح ١ / ١٦٧ ، والرابط وأثره في التراكيب في العربية ١٣٩.

• وجمل الخبر ، والحال ، والنعت ، الأجنبية عن الاسم قبلها إذا أريد ربطها به فلا بد لها من وُصْلَةٍ توصلها إلى ذلك ، وهو ما يسمى الرابط .

فجملة الخبر إن لم تتحد بالمبتدأ معنى ، هي ، أو بعضها احتاجت ـــ لكي ترتبط بالمبتدأ ، فتستقيم العبارة ـ للضمير ظاهرًا ، مثل " الله فضله عظيم " ، و" المؤمن يخشى ربه " ، أو مقدرا ، مثل " السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ ـ أى : منه .

فإن اتحدت به بأن كانت نفسه في المعنى ـ وهي كلّ جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ـ لم تحتج إلى ذلك ، مثل قوله ـ تعالى ـ : " قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ". (١)

وإن اتحد به بعضها بأن لم تكن نفسه في المعنى ـــ فإن تضمنت شيئا يدل عليه كالإشارة إليه ، أو إعادته بلفظه ، أو العموم الذي يدخل تحته المبتدأ ـ لم تحتج إليه أيضا ، مثل قوله ـ تعالى ـ : " وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ " (٢) في قراءة من رفع : " وَلِبَاسُ التَّقْوَى " (٣)، وقوله ـ جل شأنه ـ : " وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ " (٤)، وقوله ـ سبحانه ـ : " وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ". (٥)

---

(١) الآية الأولى من سورة " الإخلاص " .

(٢) من الآية (٢٦) في سورة " الأعراف " .

(٣) انظر : الحجة في القراءات السبع ١٥٤ ، والنشر في القراءات العشر ٢ / ٢٦٨ .

(٤) الآية (١٧٠) من سورة " الأعراف " .
قال ابن ماك : " لأن المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة ، فيتحصل به ما كان يتحصل بضميره ، مع تأكد الاعتناء ، ومزيد الثناء ".
شرح التسهيل ١ / ٣١١ .

(٥) الآية (٢٧) في سورة " الواقعة ". وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٠ ـ ٣١١ ، وتمهيد القواعد ٢ / ٩٧٤ ـ ٩٧٥ .

• وكذلك جملتا النعت والحال لأنهما خبر عن المنعوت ، أو صاحب الحال في المعنى كان لا بد لهما من هذا الضمير ، مثل " مررت برجل قام أبوه ، أو أبوه قائم " ، و " مررت بمحمد يقرأ ورْده " ، أو " مررت بالأستاذ طلابُه حوله " .

قال الشاطبي : " فلو خَلَت الجملة من ضمير لم تقع نعتا ، فلا تقول : " مررتُ برجلٍ قامَ زيدٌ " ، ولا " برجلٍ زيدٌ قائمٌ " ؛ إذ لا ارتباط بين الجملتين .

نعم قد يُحذف الضمير، وهو مرادُ الثبوتِ، كقول جرير ــ أنشده سيبويه ــ :

أَبْحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بعد نَجْدٍ ** وما شَيْءٌ حَمَيْتَ بمُسْتَبَاحِ(١)"(٢)

ولكن الجملة الحالية قد يكون الوصلة فيها أيضا الواو ، مثل " وصل المسافر وما حضر المستقبل " ، ومثل قوله ــ تعالى ــ : " وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ". (٣)

وإنما جاز ربط الجملة الحالية بالواو دون الجملة الخبرية التي اكتفى فيها بالضمير ؛ لأن الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام ، فاحتيج في الأكثر إلى فضل ربط ، فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط ــ أعنى الواو ــ التي أصلها الجمع ؛ لتؤذن من أول الأمر أن الجملة لم تبق على الاستقلال ، وأما الخبر والصلة والصفة فإنها لا تجيء بالواو ؛ لأن بالخبر يتم الكلام ، وبالصلة يتم جزء الكلام ، والصفة لتبعيتها للموصوف لفظًا ، وكونها لمعنى فيه كأنها من تمامه فاكتفى بالضمير . (٤)

---

(١) من الوافر، في ديوان جرير ٨٩ .
انظر : الجمل في النحو للخليل ٦٦ ، والكتاب ١ / ٨٧ ، ١٣٠ ، والبديع ١ / ٨٣ .
(٢) المقاصد الشافية ٤ / ٦٣٣ .
(٣) من الآية (٥) في سورة " الصف " .
(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٢ / ٤١ ، والرابط وأثره في التراكيب في العربية ١٦٠ــــ ١٦١

وإذا وقعت الجملة الاسمية حالا فقد تربط بالواو ، مثل قوله ــ تعالى ــ: لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ " [١]، فالجملة الاسمية حال من الذئب أو من ضمير يوسف ، وقد ارتبطت بالواو فقط ؛ لأن الضمير لا يصلح لصاحب الحال وهو الذئب ، أو ضمير يوسف .

ومن الربط بالضمير فقط قوله ــ تعالى ــ : " اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ"[٢] فالجملة الاسمية حال من الضمير في " بَعْضُكُمْ " ، وجاء الربط بالضمير فقط ، وهو الكاف في " بَعْضُكُمْ ".[٣]

قال الشاطبي : " والأصل في الربط الربطُ بالضمير ؛ لأنه هو الرابط في جملة الخبر ، وجملة النعت ، وقد أدخلت العرب الواو في جملة الحال ، ربطت بها بين الحال وصاحبها ، واستغنت بها عن الضمير، وقد يجتمعان تأكيدًا للربط ، ولكن الجملة لا تخلو من واحد منهما ، فلو لم يأت بواحدٍ منهما لم يحصل الربط بين الجملتين ، ولا عُلم أن أحدهما قيد في الأخرى ، فلو قلت : " جاء زيد عمرو ضاحك " ، أو : " أقبل محمد على عمرو قلنسوة " ، أو : " جئت قد قام عمرو " ، أو : " جئت لم يأت أخوك "، على أن تكون هذه الجمل أحوالًا لم يجز ؛ إذ لم تأت برابط من واو أو ضمير ، غير أنه قد تأتي جملة الحال خالية منهما على تقدير الضمير، ويكون جائزًا ، كقولك : بيع السمن منوان بدرهم " ــ تقديره : منوان منه بدرهمٍ ــ ، و: " مررت بالبر قفيز بدرهم " ــ أي قفيز منه بدرهم ــ ، كما تقول : " البر قفيز بدرهم ، ومررت ببر قفيز بدرهم ". [٤]

---

(١) من الآية (١٤) في سورة " يوسف " .

(٢) من الآيتين (٣٦) في سورة " البقرة " ، و (٢٤) في سورة " الأعراف " .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٨٧ ، والرابط وأثره في التراكيب في العربية ١٦١ .

(٤) المقاصد الشافية ٣ / ٥١٠ .

وشبه الجملة في الأبواب السابقة له أحكام الجملة .

• والجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه ، مثل : " زيـدًا ضـربته ، أَو ضربت أَخَاهُ ، أَو عمرًا وأخاه ، أَو عمرًا أَخَاهُ " .(١)

• والجملة الواقعة شرطًا لاسم شرط مرفوع على الابتـداء لا يربطهـا إلا الضمير ، إما مذكورًا ، أَو مقدرًا ، وقد اجتمعا الأمران في قوله ــ تعـالى ـــ : "فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ " (٢) ، فقوله ــ جل شأنه ــ : " " فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَـا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ " جاء الضمير مقدرًا ــ أي : منه ــ أو الأصل حجه .

وقوله : " وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ " ذكر الضمير ، ووقع اسم الشرط منصوبا على المفعولية ولذلك كان الجواب فقط هو المشتمل على هذا الضمير .

• ومعمول الصفة المشبهة لا يربطه إلا الضمير .

إمَّا ملفوظا به ، مثل " زيدٌ حسنٌ وجهُه ، أو وجهًا منه " ، أو مقدرا ، مثل " زيدٌ حسنٌ وَجهًا " ــ أَي منه ــ

قال ابن هشام : " واختلف في نحو " زيد حسنٌ الوجهُ " ، ــ بـالرفع ــ ، فقيل : التقدير : منه ، وقيل : " أل " خلف عن الضمير ". (٣)

• والبدل إن كان بدل بعض من كل ، أو اشتمال لابد فيه من الضمير ، مثل قوله ــ تعالى ــ " ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ "(٤) ، وقوله ــ جـل شـأنه ــ : " يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ". (٥)

---

(١) قال ابن هشام : " إذا قدرت الأخ بيانا ، فإن قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ، ولا رفعه على الابتداء ، وكذا لو عطفت بغير الواو ". مغني اللبيب ٦٥٧ .
(٢) من الآية (١٩٧) في سورة " البقرة ".
(٣) مغني اللبيب ٦٥٨ .
(٤) من الآية (٧١) في سورة " المائدة " .
(٥) من الآية (٢١٧) في سورة " البقرة ".

قال ابن مالك : " واشتراط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض ، والاشتمال ضميرًا عائدًا على المبدل منه ، والصحيح عدم اشتراطه ، لكن وجوده أكثر من عدمه كقوله ــ تعالى ــ : " يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ " .(١)

قال الصبان: " وصحح غيره ما ذكره الشارح من الاشتراط في البدلين ".(٢)

فقد ذكر ابن عصفور أنه لا يأتي دون ضمير إلا قليلا . (٣)

أما إذا كان بدلا مطابقا فلا يحتاج إلى الضمير ؛ لأنه حينئذ نفس المبدل منه في المعنى .

قال ابن هشام : " إنما لم يحْتَج بدل الكل (٤) إلى رابط لأنه نفس المبدل منه في المعنى كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك ". (٥)

• وألفاظ التوكيد المعنوي تحتاج إلى الضمير الملفوظ به لترتبط بالمؤكَّد ، ما عدا " أجمع " وأخواتها ، ـــ فإنها معرفة ـــ مثل " حضر الأستاذ نفسه " ، و"جلس الطلاب كلهم " ، و" وقف العاملان كلاهما ". (٦)

• والنفس ، أو العين إذا أريد توكيد ضمير الرفع المتصل بهما لا يتوصلان لذلك ، إلا بواسطة ضمير رفع منفصل (٧) ، فيقال : " قمت أنت نفسك ، وزيد قام هو عينه ".

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٧٩.
(٢) حاشية الصبان ٣ / ١٨٥.
(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٨٥ .
(٤) أدخل " أل " على " كل " مع أنه قال في شرح قطر الندى ٣٠٩ : " وإنما لم أقل " بدل الكل من الكل " حذرا من مذهب من لا يجيز إدخال " أل " على " كل " ، وقد استعمله الزجاجي في جمله ، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس ".
(٥) مغني اللبيب ٦٥٨.
(٦) انظر : توجيه اللمع ٢٦٩ .
(٧) فإن كان التوكيد بغير النفس ، أو العين ، أو كان الضمير ضمير نصب أو جر لم يُحْتَجْ إلى ذلك ، فيقال : " قمتم كلكم ، وأكرمتك نفسك ، ومررت بك نفسِك .
انظر : شرح الألفية للمكودي ٢٢٠ .

قال الفارسي : " ولو قلت : " جاءوني أنفسهم " لم يحسن حتى تؤكد ، فتقول : " جاءوني هم أنفسهم " ؛ لأن " أنفسهم " اسم يلي العوامل ، نحو : " جاءني نفس زيد ، وأخرج الله نفسه " ، فلم يحسن لذلك أن تحمله على المضمر حتى يؤكد ". (١)

• والعطف على ضمير الرفع المتصل إذا لم يفصل عنه لا يتحقق أيضا إلا بواسطة ضمير رفع منفصل . (٢)

قال الشاطبي : " والشهير في كلام العرب أن يفصل بينه وبين ما عطف عليه بفاصل ــ أي فاصل كان ــ إلا أن الأكثر ، والأولى الفصل بالضمير المنفصل المناسب له في الرفع ... فتقول : " قمت أنا وزيد ، وقمت أنت وعمرو ، وزيد يخرج هو وخالد " ، ونحو ذلك .

ومنه في القرآن : " اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ "(٣) ، " فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا "(٤) ، " وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا "(٥)، وهو كثير.

---

(١) الإيضاح العضدي ٢٧٣ .

(٢) قال ابن الخباز : " وذهب الكوفيون إلى جواز ترك التوكيد ، واحتجوا بقوله ــ تعالى ــ : " سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا " ــ من الآية (١٤٨) في سورة " الأنعام " ــ ، وبقول عمر بن أبي ربيعة ــ من الخفيف ، في ديوانه في ٤٩٨ ــ :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى * * كَنِعَاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

والجواب عن الآية أن الفصل بـ " لا " قام مقام التوكيد ، وعن البيت أنه ضرورة . " انظر : توجيه اللمع ٢٩٤.

(٣) من الآيتين (٣٥) في سورة " البقرة "، و (١٩) في سورة " الأعراف ".

(٤) من الآية (٢٤) في سورة " المائدة " .

(٥) من الآية (٣٥) في سورة " النحل " .

وقد يأتي الفصل بغير الضمير ، وهو قوله : " أو فاصل ما " [١] كالمجرور والظروف و " لا " وغيرها ، كقوله ــ تعالى ــ : " هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ "[٢] ، فهذا فصل بالمجرور ، والظرف مثله نحو : " جلست عندك وعمرو".[٣]

وإنما لزم الفصل هنا ؛ لأن المتصل المرفوع اشتد اتصاله بالفعل فلو عطف عليه من غير توكيد لكان في الظاهر كعطف الاسم على الفعل .[٤]

---

(١) يقصد قول ابن مالك في الألفية :

وإن على ضمير رفع متصل ** عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصلٍ ما وبلا فصل يرد ** في النظم فاشيًا وضعفه اعتقد .

(٢) من الآية (٤٣) في سورة " الأحزاب " .

(٣) المقاصد الشافية ٥ / ١٥٠ .

(٤) انظر : توجيه اللمع ٢٩٣ .

إيّا

" إيّا " لتسويغ فصل الضمير عند من قال : إن " الملحقات به ضمائر ، وإنه عماد لها .

قال ابن يعيش : " وقال بعضهم : الياء ، والكاف ، والهاء هي الأسماء، و" إيَّا " عِمادٌ لها؛ وذلك لأنّها هي الضمائرُ في " أكرمتَني " ، و" أكرمتُك " ، و" أكرمتُه " ، فلمّا أُريد ذلك، فَصَلها عن العامل، إمّا بالتقديم ، وإمّا بتأخيرها عنه، ولم تكن ممّا يقوم بنفسه لضُعفها وقِلّتها ، فدُعمتْ بـ " إيَّا " ، وجُعلت وُصلةً إلى اللفظ بها. فـ " إيّا " عندهم اسمٌ ظاهرٌ يُتوصّل به إلى المضمر ، كما أنّ " كِلا " اسم ظاهرٌ يُتوصّل به إلى المضمر في قولك : " كِلاهما "(١).

<u>وبيان ذلك فيما يلي :</u>

الضمائر متصلة ، ومنفصلة ، والمنفصلة ضمائر رفع ، أو نصب .

وضمائر النصب اثنا عشر لفظا ، هي : " إياي ، وإيانا ، وإياكَ ، وإياكِ ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكن ، وإياه ، وإياها ، وإياهما ، وإياهم ، وإياهن " .

وضمير النصب مفعول ، إما :

مفعول مقدم ، مثل : " إيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ "(٢) ، أو مؤخر ، مثل : " ولا نعبد إلا إياك " ، أو مفعول ثانٍ مع الفعل الذي ينصب مفعولين ، مثل : " ظننتك إياه " ، أو ثالث مع ما ينصب ثلاثة ، مثل : " أريت محمدًا عليًّا صادقًا " ، أو مُحَذَّر في باب الإغراء والتحذير ، مثل : " إياك والظلم "

---

(١) شرح المفصل ٢/٣١٤ .

(٢) الآية (٥) في سورة " الفاتحة " .

قال ابن بابشاذ ــ : " هو كل ضمير مفعول تقدم على فعله ، أو تأخر بعد استثناء ، أو كان مفعولًا ثانيًا أو ثالثًا ، أو كان إغراءً لمخاطب ... مثال ذلك كله: " إياك نعبد " ، و" ما نعبد إلا إياك " ، و" علمته إياه " ، و" أعلمت زيدًا عمرًا إياه " ، و" إياك الطريق " ، وكذلك الباقي ".(١)

وفَصْلُه بالتقديم أو التأخير يكون لنكتة بلاغية ، فمثلا قوله ــ تعالى ــ : " إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ " الضمير مفعول مقدم في موضع نصب ، وكان الأصل " نعبدك ،ونستعينك " ، فلما قدم المفعول لضربٍ من العناية والاهتمام بالمعبود ــ سبحانه وتعالى ــ لم يكن أن يتقدم وهو على حرف واحد ، فجعل منفصلًا بعد أن كان متصلًا ، فصار " إياك نعبد "(٢) ، وقياسه في العربية " نعبدك " ، ومثله " إياك خاطبت " ، و" إياكم أردت " .

واختلف في لفظ " إياك ، وأخواته على أقوال :

فمذهب سيبويه أنه اسم مضمر ، والياء ، والكاف ، والهاء حروف خطاب (٣)

ومذهب الخليل أنه ضمير ، وما بعده أيضًا ضمير في محل جر بإضافة " إيا " إليه . . وحكى عن المازني مثله .

قال سيبويه : " وقال الخليل : لو أنّ رجلًا قال : " إيّاك نفسِك " لم أُعَنّفْه ؛ لأن هذه الكاف مجرورة .

وحدَّثني من لا أَتهمُ عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول : " إذا بلغ الرجلُ السِّتّينَ فإيّاه وإيّا الشَّوابِّ (٤)". (٥)

---

(١) انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٤٩/١ــ ١٥٠ .
(٢) انظر : المرجع السابق ١٥١/١ .
(٣) انظر : الكتاب ٢٧٩/١ ، الأصول في النحو ١١٧/٢ ، والإنصاف ٥٧٠/٢ .
(٤) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٧٧/٢ ، والهداية إلى بلوغ النهاية ١٠٥/١ ، والإنصاف ٥٧٠/٢ ، ٥٧٢ .
(٥) الكتاب ٢٧٩/١ .

قال الزجاج في إعراب " إياك " : " إِيَّاكَ " نصبٌ بوقوع الفعل عليه وموْضع الكاف في (إِيَّاكَ) خفض بإضافة " إِيَّا " إليها، و " إِيَّا " اسم للمُضْمَر المنصوب إلا أنهُ يُضاف إلى – سَائِر المضَمَراتِ، نحو: إِيَّاكَ ضَرَبْت وإياه ضربت، وإياي حدَّثْت، ولو قُلتَ: " إيا زَيدٍ " كان قبيحاً لأنّه خُص به الْمُضْمَر." (١) .

وذهب بعض البصريين ، والكوفيين إلى أن ما بعدها ضمائر ، وأنها عماد لهذه الضمائر ــ أي زيادة تعتمد عليها ــ .

وقال ابن جني : قلت لأبي علي : ما الدليل على أن إيا مضمر؟ فقال : لأنه لزم النصب ، وليس باسم متمكن فدل على أنه مضمر كـ " أن ، وأنت ".(٢)

واخْتُلِف في النقل عن الكوفيين ، فنسب إليهم أن الملحقات بها اسم مضمر، و إيا دعامة للكاف ووصلة إليها(٣)، ونسب لهم أيضا أن اللفظ كله اسم مضمر.

وقيل : إنها كلها اسم مظهر موضوع للنصب فقط بمنزلة " سبحان " الذي هو اسم موضوع للنصب فقط (٤).

فـ "إيّا" عندهم اسمٌ ظاهرٌ يُتوصّل به إلى المضمر

وبعد فإنّ من يرى أن ما بعد " إيّا " هو الضمير تكون " إيّا " عنده وُصْلَةً ؛ لإمكان النطق بالضمير الذي بعدها .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤٨/١ .

(٢) انظر : توجيه اللمع ٣٠٣ .

(٣) نُسِب إلى الفراء أنه قال : الكاف هو الضَّمِير ، و" إيّا " أتِيَ بها ليعتمد الضَّمِير عليها ؛ إذ الحرف الواحد لا يقوم بنفسه. انظر : اللباب للعكبري ٤٨٠/١ .

(٤) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ١٧٧/٢ ، والمرتجل ٣٣٥ ، واللباب ٤٧٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣١١/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٤/١ ، وضياء السالك ١٠١/١ .

حروف الجر

حروف الجر توصل معني الفعل ، وما يشبهه إلى المجرور بها .

قال ابن الحاجب : " حروف الجر ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه " (١)

فحروف الجر وظيفتها نقل معنى ما قبلها من فعل ، أو شبهه إلى الاسم بعدها .

والجر تسمية البصريين ، ويسميها الكوفيون حروف الخفض ، وحروف الصفات .(٢)

قال الصبان : " وإنما سميت حروف الجر إما لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء ــ أي توصلها إليها ــ فيكون المراد من الجر المعنى المصدري ، ومن ثم سماها الكوفيون حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال ــ أي توصلها إلى الأسماء ــ وإما لأنها تعمل الجر فيكون المراد بالجر الإعراب المخصوص كما في قولهم : حروف النصب ، وحروف الجزم ". (٣)

وقال ابن يعيش : " وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات ؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات ، وهي متساوية في إيصال الأفعال إلى ما بعدها وعَمَلِ الخفض ، وإن اختلفت معانيها في أنفسها ". (٤)

---

(١) الكافية ٥١ ، وتمهيد القواعد ٦ / ٢٨٧١ .

(٢) انظر : الحدود في النحو ٤٣٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٨٥ ، ٤٥٤ ، وهمع الهوامع ٢ / ٤١٣ .

(٣) حاشية الصبان ٢ / ٣٠٢ ، وانظر : الكناش ٢ / ٧٣ ، والكليات ٣٥٣ .

(٤) شرح المفصل ٤ / ٤٥٤ .

وهذه الحروف هي : " الباء ، ومِن ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وفي ، والكاف، واللام، وواو القسم، وتاؤه ، ومذ ، ومنذ ، ورُبَّ ، وحتى ، وخلا ، وعدا، وحاشا ، وكي، ومتى – في لغة هذيل – ، ولعل ــ في لغة عُقَيل ــ ". (١)

وعَدّ ابن عصفور في حروف الجر واو " رُبّ " ، وفاءها ، و" بل " النائبة منابها ، وأربع كلمات يجر بها في القسم خاصة ، وهي الميم المضمومة ، والمكسورة (٢) ، وهمزة الاستفهام ، و" ها " التنبيه ، وقطع ألف الوصل .(٣)

وقال " الأشموني : " وذهب الزجاج والرماني إلى أن " ايمن " في القسم حرف جر ، ــ وشذا في ذلك ــ .

وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم ، نحو : " م اللهِ " ، وجعله في التسهيل بقية " ايمن " ؛ قال : وليست بدلًا من الواو ، ولا أصلها " من " ، خلافًا لمن زعم ذلك .

وذكر الفراء أن " لات " قد تجر الزمان ، وقرئ : " وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ " (٤)، وزعم الأخفش أن " بَلْهَ " حرف جر بمعنى " من " ، والصحيح أنها اسم ، وذهب سيبويه إلى أن " لولا " حرف جر إذا وليها ضمير متصل ، نحو " لولاي ، ولولاك ، ولولاه ". (٥)

---

(١) انظر : نحو مير ٤٣ .
(٢) سيأتي في نص الأشموني أنها مثلثة .
(٣) قال ابن مالك : " وإن كان " الله " ــ أي : وإن كان المقسم به " الله " ــ جاز جرّه بتعويض " آ " ــ ثابت الألف ــ ، أو "ها " ــ محذوف الألف أو ثابتها ــ مع وصل ألف " الله " ، أو قطعها ، وقد يستغنى في التعويض بقطعها . " شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٥ ، وانظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٦٨ ، و تمهيد القواعد ٦ / ٢٨٧٢ .
(٤) من الآية (٣) في سورة " ص " ، وانظر القراءة في تحفة الأقران ١ / ٥١ ــ ٥٥ .
(٥) شرح الأشموني ٢ / ٦٣ ، وانظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٧ ، والكتاب ٢ / ٣٧٣ ــ ٣٧٤ ، وتسهيل الفوائد ١٥١.

والحرف الأصلي [١] هو الذي يضيف معنى جديدًا في الجملة ، فلو قيل مثلا: " صلَّى محمد في المسجد " فجملة " صلّى محمد " مفيدة ، ولكن ذِكْرُ " في المسجد " ، وتعلقه بالفعل " صلى " أضاف معنى جديدًا لها ، وهو أنه لم يُصَلِّ في البيت ، أو في مقر عمله ...، وإنما صلى في المسجد .

و لكل حرف من حروف الجر معنى خاص به . [٢]

قال ابن يعيش : " وحروف الجرّ ـــ يعني الأصلية ـــ تجتمع كلّها في إيصال معاني الأفعال ، وإن اختلفت معانيها من نحو ابتداء الغاية ، وانتهاء الغاية، والإلصاق ، والمِلْك ، وغير ذلك ". [٣]

وقال الشاطبي : " ليست التعدية من المعاني التي وضعت الحروف لها ، وإنما ذلك أمر لفظي مقصوده إيصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه إلى الاسم ، فيتعدى الفعل إلى ذلك الاسم بوساطة ذلك الحرف ، وهذا القصد يشترك فيه جميع حروف الجر ، فإنها وضعت لأن توصل الأفعال إلى الأسماء ، فهي كما قالوا في الواو التي بمعنى " مع " في باب المفعول معه ، و " إلا " في باب الاستثناء وما أشبه ذلك ، ولأجل هذا المعنى سميت حروف إضافةٍ ؛ فإنها تضيف الأفعال إلى الأسماء ، ولم تكن الأفعال لتصل إليها دون تلك الحروف ، فإذا توسطت صار الاسم مطلوبًا للفعل وصار في موضع نصب به ، ولذلك تعطف على

---

(١) الحرف إما أصلي ، أو زائد ، أو شبيه به .

ـ فالشبيه بالزائد : وهو ما توقف عليه المعنى ولم يحتج إلى متعلق مثل "ربَّ " التي تفيد معنى التقليل أو التكثير ولكنها لا تتعلق بشيء فالأصلي والشبيه به يفيدان معنى جديد ، وينفرد الأصلي بتعلقه بالعامل .

ـ والزائد مالا يفيد معنى جديدا ، وإنما يؤكد على المعنى الموجود . انظر : ضياء السالك ٢ / ٢٦٢ .

(٢) أن يأتي حرف بمعنى حرف آخر مسألة فيها خلاف بين النحويين .

(٣) شرح المفصل ٥ / ٥ .

موضع الحرف نصبًا ، وبهذا المعنى فسَّر السيرافي قول سيبويه : " ولكنها – يعني حروف الجر – يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده ."[١]

وهذا الحكم في هذه الحروف غير منفرد عن معانيها التي وضعت لها ؛ فلذلك صار هذا الموضع مشكلًا جدًّا " .[٢]

فحروف الجر معناها إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء ، مثل : " بزيدٍ مررت " و" على زيدٍ نزلت " ، فـ " على " أوصلت معنى النزول إلى " زيد " ونحوه . [٣]

وفائدة حروف الجر تعدية [٤] معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء على حسب معانيها الدالة عليها ، نحو قولك : " سرت من البصرة ، وخرجت إلى بغداد " .[٥]

قال ابن الحاجب : " معنى تعلق هذا بهذا في مثل قولنا : " مررت بزيد " ، وشبهه إيصالُ الحرف معنى الفعل إلى الاسم ، فالذي وصل معناه هو الذي يتعلق به الحرف كقولك : " سرت من البصرة " ، فـ " مِنْ" أوصلت معنى السير إلى البصرة على معنى الابتداء ، وهو متعلق به " .[٦]

---

(١) الكتاب ١ / ٤٢٠ ــ ٤٢١ .
(٢) المقاصد الشافية ٣ / ٦١٤ ، وانظر : همع الهوامع ٢ / ٤١٣ ، ٤١٤ .
(٣) شرح المقدمة المحسبة ١٩٠ .
(٤) التعدية عند النحويين نوعان : خاصة وعامة .
ــ قال الصبان : " التعدية التي تعاقب عليها الباء الهمزة وبها يصير الفاعل مفعولاً هي التعدية الخاصة بالباء ، أما التعدية العامة التي هي إيصال معنى الفعل إلى الاسم فيشترك فيها جميع حروف الجر " . انظر : حاشية الصبان ٢ / ١٣٠ .
(٥) توجيه اللمع ١٧٤.
(٦) أمالي ابن الحاجب ٢ / ٦٨٥ .

ولا يلزم أن يكون معنى التعدية إيصال الحرف معنى الفعل إلى الاسم على وجه الثبوت ، بل يجوز أن يكون معناها جعل الاسم مفعولًا لذلك الفعل وإيصال معنى الفعل إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء ، ألا ترى أن المفعول به في النفي نحو : " لم أضرب زيدًا " لم يخرجه انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولا. (١)

ويحتاج الفعل اللازم ــ وهوما لزم الفاعل ولم يتجاوزه إلى مفعول به ــ(٢) إلى ما يوصل معناه إلى الاسم الذي لا يستطيع بمفرده أن يصل إليه .

قال ابن يعيش : " ومن الأفعال أفعالٌ ضعُفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول، فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناوله والوصول إليه ، وذلك نحو: " عجبت "، و" مررت " ، و" ذهبت "، لو قلت " عجبت زيدًا "، أو " مررت جعفرًا "، أو " ذهبت محمدًا "، لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال التي جرى العُرْف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء ".(٣)

وقال الرماني : " إذا دل الفعل على التعدية عمل في الاسم ، فإن لم يدل المعمول ، ولا العامل على التعدية فلابد من وسيطة حرف ، ولذلك قال سيبويه : لو دل زيد على التعدية بمعنى الاستثناء لجاز : " سار القوم زيدًا " ". (٤)

فلشدة احتياج العامل إلى الاسم ليقع عليه أثره المعنوي ، مع عجزه عن أن يوصله إليه بنفسه جاءت حروف الجر لتصل بين معنى الفعل والاسم المجرور بعده . (٥)

---

(١) حاشية الصبان ٢ / ٢٤٢.
(٢) انظر : المرتجل ١٥١ .
(٣) شرح المفصل ٤ / ٤٥٥ .
(٤) شرح الكتاب للرماني ١ / ٥٣٩ .
(٥) انظر : اللباب للعكبري ١ / ٣٥٢ .

ولذلك لا يجوز حذفها ؛ لأنها من ناحية كالجزء من الاسم ؛ لأنها متصلة به ولا يجوز فصلها عنه ، ومن ناحية أخرى كالجزء من الفعل ؛ لأن الفعل يتعدى بها .

فلو حذفت لكان إجحافا بالفعل والاسم .

كذلك فلأنها تعدي الفعل إلى الاسم لو حذفت ونصب الاسم بعد الحذف لم يعرف أي حرف هو المراد . (١)

ولأنها إنما دخلت للربط ، ولإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء احتاجت إلى تقدير شيء تتعلق به .

قال الفاكهي : " فالحرف مشروط في دلالته على معناه الذي وضع له ذكرُ متعلقه ، فإن لم يذكر متعلقه فلا دلالة على شيء ". (٢)

قال ابن بابشاذ : " ألا ترى أنك إذا قلت : " مررت بزيد " فالباء هي التي علقت معنى المرور بزيد ، فإذا قلت : " المرور بزيد " فقد صار الكلام مبتدأ وخبرًا بعد أن كان فعلًا وفاعلًا ، وانتقل من ذلك الحكم فصار له حكم آخر تتعلق الباء فيه بمحذوف ، فقس على ذلك " عملت لك ، والعمل لك " . (٣)

وقال في موضع آخر : " لابد لكل حرف جر من شيء يتعلق به ؛ لأن حروف الجر إنما دخلت توصلًا لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء ، ولولا ذلك وما يجري مجراه لم يحتج إليها ". (٤)

---

(١) انظر : توجيه اللمع ١٧٤ ــ ١٧٥ .
(٢) شرح كتاب الحدود ١٠٢.
(٣) شرح المقدمة المحسبة ١ / ١٤٩ .
(٤) شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤٣٥ .

وليس المقصود بالعامل هنا الفعل فقط ، وإنما هو أوشبهه وهو المصدر والمشتقات مثل " أنت جالس في المسجد ، والجلوس في المسجد عبادة " ، وأسماء الأفعال مثل قوله ــ تعالى ــ : " هَلُمَّ إِلَيْنَا " [١] ـــ يعني : احضروا وتعالوا ــ [٢] ، وما يؤول بما يشبه الفعل ، مثل " كلام الحق علقمٌ على المبطلين" فـ " علقم " اسم جامد تعلق به الجار والمجرور" على المبطلين " لأَنه بمعنى " مُرٌ، شديد " ، " أنت عُمَر في قضائك "، فالجار مع مجروره متعلقان بكلمة : "عُمَر" الجامدة ؛ لأنها مؤولة بالمشتق ؛ فهي هنا بمعنى : عادل .

قال ناظر الجيش : " فمثال الإفضاء بفعل : " مررت بزيد " ، ولا شك أن شبيه الفعل حكمه حكم الفعل ، نحو " أنا مارّ بزيد ، ومروري بزيد حسن " ، ومثال الإفضاء بمعنى الفعل " زيد في الدار ، وهذا في الدار أبوك " ، فالعامل في المثال الأول معنى الاستقرار المستفاد من قولك : " في الدار " وفي المثال الثاني ما في " هذا " من معنى الإشارة ". [٣]

قال السيوطي : " التعدية ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها وإنما ذلك أمر لفظي مقصوده إيصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه إلى الاسم فيتعدي إليه بواسطته وهذا القصد يشترك فيه جميع الحروف ؛ لأنها وضعت لتوصيل الأفعال إلى الأسماء " . [٤]

---

(١) من الآية (١٨) في سورة " الأحزاب " .
(٢) انظر : الدر المصون ٩ / ١٠٥ .
(٣) تمهيد القواعد ٦ / ٢٨٧١ .
(٤) همع الهوامع ٢ / ٤٥٥ .

الباء الزائدة

تأتي الباء وُصْلَةً لوقوع الفاعل المظهر بعد ما صورته صورة الأمر وذلك في " أَفْعِلْ به " التعجبية وبيان ذلك فيما يلي :

" أَفْعِلْ به " صيغة من صيغتي التعجب القياسيتين ، وهي عند البصريين فعل[١] ماضٍ جاء على صورة الأمر، والهمزة فيه للصيرورة ، فـ " أَحْسِنْ بمحمدٍ " معناه صار ذا حُسْن ، ثم غُيِّرَتْ صيغة الخبر إلى الطلب للدلالة على التعجب ، والفاعل هو "محمد " (المتعجب منه) ، والباء الداخلة عليه زائدة ، فهو مجرور لفظا ، مرفوع محلا .

قال ابن الخشاب : " والصيغة الثانية من صيغتي التعجب ، وهي أَفْعِلْ به ، لفظها الأمر، ومعناها الخبر ، وذلك في نحو قولك : " أكرم بزيد وأحسن بعمرو".[٢]

، وعُدِل بهذه الصيغة عن الخبر ؛ لاحتماله الصّدق والكذب والمقصود هنا غير ذلك ؛ إذ المراد هنا المبالغة والتفخيم . [٣]

أما عن التعبير بلفظ الأمر ، ومجيء الباء معه فقد قال ابن يعيش : " أرادوا بذلك التوسّعَ في العبارة ، والمبالغةَ في المعنى . أمّا التوسّع فظاهرٌ؛ لأن تأدِيَةَ

---

(١)قال أبو حيان : " وفي كلام ابن الأنباري ما يدلُّ على أنَّ " أَفْعِل " اسم لا فعل، قال : " وإذا قلت : ما أحسنَ عبدَ الله! " ، فأرادت أن تُسقط " ما " ، وتتعجب قلت : " أحْسِنْ بعبدِ الله! " ، وإذا أردتَ أن تأمر من هذا قلت : " يا زيدُ أَحْسِنْ بعبد الله رجلًا " ، وإذا ثَّنيت قلت : " يا زيدان أَحْسِنْ بعَبدَي الله رجلين " ، و" يا زيدون أَحْسِنْ بعبيد الله رجالًا " ، وتنصب " رجالًا " على التفسير ، و" أحْسِنْ " لا يُثَنَّى ، ولا يُجمع ، ولا يؤنث ؛ لأنه اسم ، و" أَحْسِنْ " ليس بأمرٍ من هذا يدلُّ على أنه أمر. التذييل والتكميل١٠/١٨٥.

(٢) المرتجل ١٤٧.

(٣) انظر : اللمحة في شرح االملحة ١/٥٠٩.

المعنى بلفظَين أوسعُ من قصره على لفظ واحد. وأمّا دخول الباء؛ فلِما ذكرناه من إرادة الدلالة على التعجّب، إذ لو أُريد الأمرُ، لكان كسائر الأفعال، ويتعدّى بما يتعدّى به تلك الأفعالُ، فكنت تقول في "أَحْسِنْ بزيد": "أحسن إلى زيد"؛ لأنك تقول: "أحسنتُ إلى زيد"، ولا تقول: "أحسنت بزيد".(١)

وإضافة إلى ما ذكره ابن يعيش فلزيادة الباء هنا فائدة لفظية ، وهي توصيل الفعل الذي صورته صورة الأمر ــ وإن كان ماضيا ــ إلى أن يرفع اسمًا ظاهرًا ، وهذا وإن كان صوابا لغة ، إلا أنه قبيح لفظا ، فجيء بالباء لرفع هذا القبح ، وإصلاح اللفظ .

قال ابن هشام : " وزيدت الباء إصلاحا للفظ " (٢) .

فـ " أَحْسِنْ بمحمدٍ " أصلها عند الجمهور : " أَحْسَنَ محمدٌ " ، ثم لما أريد التعجب من ذلك حُوِّلَ إلى " أَحْسِنْ محمدٌ " بإسناد " أَحْسِنْ " ــ وهو على صورة الأمر ــ إلى " محمد " ــ وهو اسم ظاهر ــ ، وهذا غير مستقيم ، فجاءت الباء وُصْلَةً لتسويغ ذلك .

قال الشيخ خالد الأزهري : " وهو في الأصل فعل ماضٍ ، صيغته على صيغة " أَفْعَلَ " ــ بفتح العين ــ ، وهمزته للصيرورة ــ بمعنى صار ذا كذا ــ ، فأصل " أَحْسِنْ بزيد" : " أَحْسَنَ زيدٌ " ــ أي صار ذا حُسْن ــ ، " كـ " أغد البعير" ــ أي صار ذا غدة ــ ، و" أبقلت الأرض " ــ أي صارت ذات بقل ــ ، ثم غُيِّرَت الصيغة الماضوية إلى الصيغة الأمرية ، فصار " أَحْسِنْ زَيْدٌ " ــ بالرفع ــ، فقبح إسناد لفظ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر"، لأن صيغة الأمر لا ترفع الاسم

(١) شرح المفصل ٤/٤٢٠.
(٢) مغني اللبيب ١٤٤.

الظاهر، "فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء. ، كـــ : " امرر بزيد " ، ولذلك القبح التزمت زيادتها صونًا للفظ عن الاستقباح " [١]

وقال الزمخشري : " وأما أكرم بزيد فقيل أصله أكرم زيد أي صار ذا كرم، كأغد البعير أي صار ذا غدة، إلا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبـــر، كمـــا أخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم رحمه الله والباء مثلها في كفـــي بالله وفي هذا ضرب من التعسف .

وعندي أن أسهل منه مأخذًا أن يقال إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدًا كريمًا، أي بأن يصفه بالكرم ، والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى : " وَلَا تُلْقُوا بِأَيْـــدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ "[٢] للتأكيد والاختصاص، أو بأن يصيره ذا كرم والباء للتعدية ، هـــذا أصله ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك يا رجـــلان أكـــرم بزيد، ويا رجال أكرم بزيد. " [٣]

وقد عقب على ذلك ابن يعيش بأن ما قال فيه : " إنه ضرب من التعســـف " مذهب سيبويه والجماعةِ . ثم قال : وهذا الذي زعم أنه أسهلُ مأخذًا ، وعزاه إلى نفسه، فهو شيٌ يُحْكَى عن أبي إسحاق الزجاج ... وذلك بعيدٌ من الصواب . [٤]

ولما كانت هذه الباء قد جيء بها لغرض معيَّن كان وجودها لازما ليتوصل بها إلى التعجب بهذه الصيغة ، ولا يجوز حذفها .

قال المرادي : " وأما الباء الزائدة فتكون في ستة مواضع : الأول : الفاعل، وزيادتها معه ثلاثة أضرب: لازمة، وجائزة في الاختيار، وواردة في الاضطرار .

---

(١) التصريح ٢/٦٠ ــ ٦١.
(٢) من الآية (١٩٥) من سورة " البقرة " .
(٣) المفصل ٣٦٧ ــ ٣٦٨ .
(٤)انظر : شرح المفصل٤/٤٢٠

فاللازمة في فاعل " أَفْعِلْ " في التعجب ، على مذهب سيبويه وجمهور البصريين . وهي لازمة أيضا على مذهب من جعلها زائدة مع المفعول ، ولا يجوز حذفها على المذهبين " (١)

ولأجل هذا كانت هذه الباء لازمة ، لا يجوز حذفها .

وقد أجازوا حذفها مع " أَنْ ، وأَنَّ " (٢) ، كقول الشاعر :

وقالَ إمامُ المُسْلِمين تَقَدَّمُوا ** وأَحْبِبْ إلَيْنَا أن يكونَ المُقَدَّمَا (٣)

وفي كلام علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ : " أعْزِزْ عَليَّ أبا اليَقْظان أَن أراكَ صَرِيعاً مُجَدَّلا " (٤)

قال المرادي : " خلافاً لصاحب النهاية في قوله : إن حذف الباء من" أَنْ ، وأَنَّ " في التعجب لا يجوز " . (٥)

هذا وقد ذهب الفراء ، والزجاج ، والزمخشري ، وابن كيسان ، وابن خروف إلى أنه فعل أمر لفظا ، ومعنى ، والباء للتعدية ، والمتعجب منه (محمد) مجرور بهذه الباء .(٦)

---

(١) الجنى الداني ٤٨ ــ ٤٩ .
(٢) انظر : شرح الأشموني ٢٦٥/٢ .
(٣) من الطَّويل ، للعباس بن مرداس في ديوانه ١٤٢
انظر : لسان العرب ١ / ٢٩٢ (حبب) ، والمقاصد النحوية ٣ / ١٤٨٠ ، وهمع الهوامع ٣ / ٤٨ .
(٤) قاله حينما مَرَّ بَعَّمار عمار بن ياسر ــ رضي الله عنهما ــ . وكان ذلك بعد موقعة صفين فَمسح الترابَ عن وجهه ، وقال ذلك .أي مرميا على الجدالة ، وهي الأرض ، وأبو اليقظان : كنية عمار بن ياسر .
انظر : الجنى الداني ٤٩ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٥٧ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٥٠١ ، والتصريح ٢ / ٦٥ .
(٥) الجنى الداني ٤٩ .
(٦)انظر : المفصل ٣٧٦ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٤٤، وأوضح المسالك ٣ / ٢٢٩ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٦٦ ، والتصريح ٢/ ٦٥ .
ــ وكذلك إذا كانت همزة وتقدمها غير الوو والفاء نحو: " ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا " (من الآية ٦٤ في سورة طه)، وقوله ــ سبحانه ــ : " فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ " (من الآية ٢٨٣ في سورة الْبَقَرَة) ، وقوله ــ جل شأنه ــ : " وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي " (من الآية ٤٩ في سورة التَّوْبَة).
انظر : اللمع ١ / ٢٢٣ ــ ٢٢٥ ، وهمع الهوامع ٥٠٨/٣ ــ ٥٠٩.

الفاء

تأتي الفاء وُصْلَةً في أبواب الخبر ، والصلة ، والحال ، والنعت ، والشرط ، وبيان ذلك فيما يلي :

أولا : **أبواب الخبر** ، **والصلة** ، **والحال** ، **والنعت** .

سبق أن تكلمت عن أن الضمير يكون وصلة للجملة ليسوغ الإخبار ، والنعت والحال والوصل بها ، وهنا أقول إن الفاء تأتي أيضا لذلك الغرض ، فقد يراد الإخبار بجملة خالية من الضمير الذي يوصلها لهذا الغرض ، فتأتي الفاء لهذا الغرض بعد إدخالها على جملة مشتملة على ضمير ، مثل " المؤمن ينتصر الحق فيفرح " ، فإن جملة " ينتصر الحق " لا تصلح خبرًا ، لعدم وجود الضمير فيها ، فلما دخلت الفاء مع الجملة المشتملة على ضمير (فيفرح) صح الإخبار بالجملة الأولى (ينتصر الحق) ، ومثله " زيد مات عمرو فورثه " ، وقال ذو الرمة :

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ المَاءُ تَارَةً ***** فَيَبْدُو وَتَارَات يجُم فَيَغْرَقُ [١]

فالمبتدأ هنا (إنسان) له خبران ، هما " يَحْسِرُ المَاءُ " ، و " يبدو " ، والجملة الأولى غير صالحة للإخبار بها ؛ لعدم اشتمالها على ما يربطها بالمبتدأ ، لكنها توصلت لذلك بعد عطف الجملة الثانية عليها المشتملة على الضمير ، ولكن بواسطة الفاء ، التي لولاها ما تم ذلك ؛ إذ لو دخل غيرها من حروف العطف ما تم ذلك ــ على الأصح ــ . [٢]

---

(١) من الطويل ، في ديوانه ٤٦٠ .
انظر: توضيح المقاصد ١ / ١٣٥ ، والتذييل والتكميل ٤ / ٣٣ ، والمقاصد النحوية ١ / ٩١ .
(٢) قال الأشموني ١ / ١٨٦ : ... قال هشام : أو الواو ، نحو: " زيد ماتت هند وورثها " ، وإما شرطا مدلولا على جوابه بالخبر، نحو: " زيد يقوم عمرو إن قام ". وقال ابن هشام في مغني اللبيب ٦٥١ : " قال ابن هشام : " أجازه هشام وحده ".

قال ابن هشام : " والبيت محتمل لأن يكون أصله : يحسر الماء عنه ".[١]

قال العيني : " الاستشهاد فيه على كون المبتدأ له خبران جملتان وليس للمبتدأ رابط إلا الضمير الذي في الجملة الأخيرة فيهما ، وهو الضمير المستتر في قوله : " فيبدو " والتحقيق في هذا المقام أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي هي السببية ، تنزلتا منزلة الشرط والجزاء ، واكتفى بضمير واحد في إحداهما ، كما اكتفى بضمير واحد في جملتي الشرط والجزاء ، فإذا قلت: " جاء زيد جاء عمرو فأكرمه "، فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية ــ نص على ذلك ابن أبي الربيع ، فإذا كان كذلك فقوله : " وإنسان عيني " مبتدأ ــ كما ذكرنا ــ ، ولا رابط له من الجملتين الواقعتين له خبرًا إلا الضمير الذي في الجملة الأخيرة منهما ــ وهو الضمير المستتر في قوله : " فيبدو "ــ وإذا كانت إحدى الجملتين معطوفة على الأخرى بالواو نحو : " زيد يقوم بكر ويغضب " ، أجاز ذلك ابن هشام [٢]، ومنعه البصريون . [٣]

وإنما اختصت الفاء بذلك ؛ لأن ما في الفاء من معنى السببية[٤] أغنى عن الضمير ؛ لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة ؛ لإشعارها بالسببية. [٥]

---

(١) مغني اللبيب ٦٥١ .

(٢) الذي أجاز ذلك هشام الكوفي ــ كما سبق تحقيقه في الحاشية السابقة ــ وليس ابن هشام ، فلعله سهو من الناسخ .

(٣) المقاصد النحوية ١ / ٥٦٤ ، وانظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٥٨ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٧٦ ، ومغني اللبيب ٦٥١ .

(٤) قال ابن هشام : " ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء في ذلك ، وفي نظائره من نحو " زيد يطير الذُّباب فيغضب " قد أخلصت لمعنى السببية ، وأخرجت عن العطف " . مغني اللبيب ٥٥٥ .

(٥) انظر : التصريح ٢ / ١٦٢ .

وقد عدها ابن هشام من الروابط ، فقال : " والسادس أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه ، أو بالعكس نحو : " أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ".(١)

كما أنها تكون وُصْلَةً لعطف ما لا يصلح أن يكون صلة لخلوه من العائد على ما يصلح ، مثل : " اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك " ، وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها عن ضمير يعود على الموصول ، لأنها رفعت الظاهر، وهو زيد ، ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك .

وعكسه ، وهو عطف ما يصح أن يكون صلة على ما لا يصلح أن يكون صلة ، مثل : " الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد " .

وتعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صلة ، نحو : " مررت برجل يبكي فيضحك عمرو " ، وعكسه ، مثل : " مررت برجل يبكي عمرو فيضحك هو " .

وتعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا ؛ لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال ، مثل : " عهدت زيدًا يغضب فيطير الذباب " ، وعكسه ، مثل : عهدته يطير الذباب فيغضب هو " .(٢)

وقد لخص ذلك ابن مالك بقوله : " وتنفرد الفاء أيضا بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن من صلة أو صفة أو خبر أو حال ".(٣)

---

(١) من الآية (٦٣) في سورة " الحج " ، وانظر : مغني اللبيب ٦٥١ ، وهمع الهوامع ٣ / ١٩٢ .

(٢) انظر : شرح الأشموني ٢ / ٣٦٧ ــ ٣٦٨ ، والتصريح ٢ / ١٦٢ ــ ١٦٤.

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٣٥٤ ، وانظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٨٦.

ثانيا : وقوع الفاء وُصْلَةً في باب الشرط

من أحكام جواب الشرط أنه لا يصلح للجواب إلا إذا كان صالحًا للشرط ، وأحيانا يراد أن يجاب عن الشرط بما لا يصلح أن يكون جوابًا فتكون الفاء وُصْلَةً لذلك ، وبيان ذلك فيما يلي :

الشرط تعليق حصول شيء على شيء ، فهو لم يحدث بعد ، ولكنه ممكن الحدوث وليس ممتنعا ، وذلك هو المضارع المثبت المتصرف .

قال ابن مالك : " الشرط بـ " إن " وأخواتها تعليق حصول ما ليس بحاصل على حصول غيره ، فاستلزم في جمليته امتناع الثبوت ، أو إمكان الحصول ، فلا تكون إحداهما اسمية أو طلبية إلا بتأويل ".(١)

ومن هنا ليست كل الجمل صالحة لوقوعها شرطا .

والأصل ألا يقع في جواب الشرط إلا ما يصلح للوقوع شرطا ، فلو أريد بغير المضارع المثبت المتصرف جعله جوابا للشرط لم يصلح ، ولكن لو جيء بالفاء وُصْلَةً له صح .

قال الشاطبي : " كل ما صلح من جهة المعنى أن يكون جوابا للشرط إن لم يمكن أن يأتي شرطًا لـ " إن " ، أو غيرها من أخواتها ـــ أي يقع بعدها ـــ فهو مفتقر إلى الفاء ، لا بد له منها ".(٢)

والجملة لا تصلح شرطا إما لذاتها ـ وهي الاسمية ، والطلبية ، والتي فعلها جامد ـ ، أو لما اقترن بها من نفي ـ وهو " ما ، ولن ، وإن " النافيات ـ ، أو إثبات ـ وهو " قد " لفظًا ، أو تقديرًا ، والسين ، وسوف ـ . (٣)

---

(١) شرح التسهيل ٤ / ٧٥ ، ٧٦ .

(٢) المقاصد الشافية ٦ / ١٣٨ـ ١٣٩.

(٣) انظر : التصريح ٢ / ٤٠٦ .

ومجمل مالا يصلح أن يقع جوابا ، ولا يصل لذلك إلا بالفاء مجموع في نص المرادي التالي[١] ، وهو : " وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطًا وجب اقترانه بالفاء ، ليعلم ارتباطه بأداة الشرط ، وذلك إذا كان :

جملة اسمية ، نحو : " من يفعل الخير فالله يجزيه " ، أو فعلية طلبية ، نحو: " قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي "[٢]، أو فعلًا غير متصرف ، نحو : " إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي "[٣] ، أو مقرونًا بحرف تنفيس، نحو : " مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ "[٤] ، أو بـ " قد " ، نحو : " قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ "[٥] ، أو منفيا بـ " ما " ، أو لن ، أو " إن " ، نحو : " إن قام زيد فما يقوم عمرو ، أو فلن يقوم ، أو فإن يقوم " ، أو قسما ، نحو : " إن تكرمني فو الله لأكرمنك " ، أو مقرونا بـ " رب " ، أو بنداء [٦]، كقول امريء القيس :

فَإِنْ أُمْسِ مَكْرُوبًا فَيَا رُبَّ قَيْنَةٍ * * مُنَعَّمَةٍ أَعْمَلْتُهَا بِكِرَانِ [٧]

فهذه الأجوبة تلزمها الفاء ، لأنها لا يصلح جعلها شرطا ".[٨]

---

(١) جمعها بعضهم في قوله :
اسمية ، طلبية ، وبجامد ** وبـ " ما " ، و" لن " ، وبـ " قد " ، وبالتنفيس .
(٢) من الآية (٣١) في سورة " آل عمران ".
(٣) من الآيتين (٣٩ ، ٤٠) في سورة " الكهف ".
(٤) من الآية (٥٤) في سورة " المائدة " .
(٥) من الآية (٧٧) في سورة " يوسف " .
(٦) قال في ارتشاف الضرب ١٨٧٤/٤ : " أو بنداء نحو : " إن أتاك راجٍ فيا أخا الكرم لا تهنه " ، وفي التقدير : هي داخلة على جملة الطلب ، وفصل بينهما بالنداء.
(٧) من الطويل ، في ديوانه ١٥٨ .
انظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٤٤ ، وهمع الهوامع ٢ / ٤٣٩ .
(٨) الجنى الداني ٦٧ ــ ٦٩ ، وانظر : اللمحة ٢ / ٨٨٣ ــ ٨٨٤ .

وخصت الفاء بربط الجواب بالشرط لما فيها من معنى السببية، ولمناسبتها للجزاء معنى؛ إذ معناها التعقيب من غير مهلة ، والجزاء يجب عقيب الشرط . (١)

قال ابن الوراق : " وإنما وجب إدخال الفاء لأَن المبتدأ والخبر جملة تقوم بنفسها ، وليس لـ " إن " فيها تأثير ؛ لأنها ليست من عوامل الأسماء فلو جاز أن يلي المبتدأ والخبر الشرط لم يعلم أنه متعلق به ، وجاز أن يعتقد انقطاعه مما قبله ، فأدخلوا الفاء ليتصل ما بعدها بما قبلها ، وإنما كانت أولى من سائر حروف العطف لأنها توجب أن يكون ما بعدها عقيب ما قبلها ، وليس الواو كذلك ؛ لأنها توجب الجمع بين شيئين ، ولا يكون لفظها دلالة على أن الجواب يستحق بوقوع الشّرط ، ولم يجز استعمال " ثمَّ " لأنها للتراخي ، فإذا اعتقد المشروط له تراخي الجزاء عن وقوع فعله لم يحرص على الفعل ، فلذلك لم يجز استعمال " ثمَّ"، واستعملت الفاء ". (٢)

وقال أبو حيان : " وزعم بعض النحاة أنه يجوز حذفها في حال السعة إذا كان فعل الشرط ماضيًا في اللفظ حملًا على : " إن آتيتني آتيك "، وجعل من ذلك قوله ــ تعالى ــ : " وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ "(٣)، وزعم أن هذه الفاء اللاحقة هي فاء السبب الكائنة في الإيجاب نحو : قولك يقوم زيد ، فيقوم عمرو، فكما يربط بها عند التحقيق يربط بها عند التقدير، وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة ، فلم تخرج عن العطف ". (٤)

---

(١) انظر : التصريح ٢ / ٤٠٥ ، وشرح ابن القواس لكافية ابن معطي ١ / ٣٣٣ .

(٢) علل النحو ٤٤٠ .

(٣) من الآية (١٢١) في سورة " الأنعام " .

(٤) ارتشاف الضرب ١٨٧٤/٤.

المبحث الثاني

الوُصَل في أبواب الصرف

همزة الوصل

تأتي همزة الوصل وُصْلَةً للنطق بالساكن ابتداء ، ولـيس لهـا معنـى إلا ذلك[١]، وبيان ذلك فيما يلي :

أولا : همزة الوصل ــ كما قال ابن الخباز ــ : " هي التي عند حذفها يتصل مـا قبلها بما بعده ، ألا ترى أنك إذا قلت : " كتبت اسمك " فالهمزة من " اسم " لما حذفت اتصلت التاء بالسين ".[٢]

ثانيـا : قيل : إنها سميت كذلك ؛ لأن المتكلم يصل بها إلى النطق بالساكن ، وقيل : لأن الكلمة التي قبلها تتصل بما بعدها بعد سقوطها ، وقيل : لأنها تسقط في الوصل .[٣]

قال الشيخ خالد الأزهري : " سميت بذلك ؛ لأنه يتوصل بها إلـى النطـق بالساكن ، كما قاله الشلوبين ، وقال تلميذه ابن الضائع : سميت بذلك لسـقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها ".[٤]

ثالثا : جاءت هذه الهمزة وُصْلَةً ليمكن النطق بالساكن الواقع في أول المنطـوق به ؛ لأن النطق به متعذر ؛ إذ الحرف المنطوق به لا بد مـن أن يكـون معتمدًا على حركة في ذاته كعين " عمرو " ، أو علـى حركـة مجـاوره كميمه ، ، أو على مدة قبله تجري مجرى الحركة كباء " دابة ".[٥]

---

(١) الكناش ٢/١٥٠ .
(٢) توجيه اللمع ٥٧٠ ــ ٥٧١ .
(٣) انظر : شرح الألفية للمكودي ٣٧٥ .
(٤) التصريح ٢ / ٦٨٢ .
(٥) انظر : توجيه اللمع ٥٧١ .

قال ابن يعيش : " الحرف الذي يبتدأ به لا يكون إلّا متحرّكًا ؛ وذلك لضرورة النطق به ، إذ الساكن لا يمكن الابتداء به ، وليس ذلك بلغة ، ولا أن القياس اقتضاه ، وإنّما هو من قبيل الضرورة ، وعدم الإمكان ، فقد ظن بعضهم أن ذلك من لغة العرب لا غير، وأن ذلك ممكن ، وهو في لغة قومٍ آخرين ، ولا ينبغي أن نتشاغل بالجواب عن ذلك، لأنّ سبيلَ معتقد ذلك سبيلُ من أنكر العيان وكابر المحسوس ".(١)

ولما كان الغرض أن يؤتى بها للوصول إلى النطق بالساكن في أول الكلمة كان لابد أن يُؤتى بها متحركة ؛ إذ لو جيء بها ساكنة لاحتاجت إلى وُصْلة .

قال الشاطبي : " وإنما هي متحركة أصلًا واستعمالًا ، وهو مذهب سيبويه ؛ لأنه قال " فقُدمت الزيادةُ متحركة لتصل إلى التكلم " ، قال ابن خروف : لا يُجتلب ساكنٌ لساكن وقد ذهب ابن جني ، وتبعه من المتأخرين الشلوبين ، وبعض طلبته فيما أظن إلى أنها إنما أُتي بها ساكنة فحرِّكت لسكونها وسكون ما بعدها ".(٢)

ولما كان لابد من تحريكها كانت الكسرة أولى بذلك (٣)؛ لأن الضمة أثقل منها ، والفتحة توهم الاستفهام ، كما لو قيل في " اصطفى " : " أصطفى " ــ بفتح الهمزة ــ فسيكون لفظه كلفظ الاستفهام ، وأيضا الفتحة تؤدي إلى إيهام آخر ،

---

(١) شرح المفصل ٥ / ٣٠٢ .

(٢) المقاصد الشافية ٨ /٤٧٨ ، وانظر : الكتاب ٤ / ١٤٤ ، والخصائص ٢ / ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(٣) وإنما وجب أن تكون حركتها الكسرة لأنها زيدت على حرف ساكن فكان الكسر أولى بها من غيره ؛ لأن مصاحبتها للساكن أكثر من غيره ، ألا ترى أنه الأكثر في التقاء الساكنين ؟ فحركت بالكسر تشبيها بحركة الساكن إذا لقيه ساكن ؛ لأن الهمزة إنما جيء بها توصُّلًا إلى النطق بالساكن ، كما أن الساكن إنما حرك توصُّلًا إلى النطق بالساكن الآخر.
انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٣ ، وشرح المفصل ٥ / ٣١٠ ، وشرح الشافية لنقرة كار ٢/ ١١٣، والكناش ٢/ ١٨٧.

وهو التباس الأمر بالمضارع المسند إلى المتكلم ، وذلك أنه لو قيل في الأمر بالانطلاق : " أنطلق "ــ بفتح الهمزة ــ لتُوهِّم أنه مضارع مسند إلى المتكلم .

وتضم في فعل الأمر من الثلاثيّ الذي عين مضارعه مضمومة ضما لازما ، منطوقا به ، أو مقدرا ، مثل : " اقتُلْ ، واغْزُ ، واغزي".

أما إذا كان ضم الثالث عارضًا فلا يعتد به ، بل تبقى الهمزة معه مكسورة ، مثلِ" ارْمُوا "، و" اِقْضُوا "، فإنّ الهمزة في ذلك كله مكسورةٌ ، ــ وإن كان الثالث مضمومًا ــ ؛ لأنّ الضمّة عارضةٌ [١]وكذلك في المبني للمجهول من الخماسي والسداسي ، مثل " انْطُلِقَ به " ، و" اسْتُضعِفَ "[٢]، وتفتح إذا كانت داخلة على " أل " ، مثل " الرجل ، والغلام " ، أو " ايمن ، وايم " في القسم . [٣]

وذهب الكوفيون إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل ؛ فتكسر في " اضْرِبْ " إتباعًا لكسرة العين ، وتضم في " ادْخُلْ " إتباعًا لضمة العين ، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنةً ، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين . [٤]

وأصل هذه الهمزة أن تكون في الأفعال ، ومصادرها ؛ لتصرّفها ، وكثرة اعتلالها ، فلما كسرت فيها كسرت في بعض الأسماء أيضا بالحمل عليها ؛ لتجري على سنن واحد . [٥]

---

(١) انظر : اللمع ٢٢٥. ، والأصول ٢/ ٣٨٩، والتكملة ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٣٠٨ .

(٢) انظر : المفصل ٤٩٧ ، والبديع ٣٢١/٢ ، ٣٢٢ .

(٣) انظر : اسر الصناعة ١ / ١٢٩ ، المنصف ١ / ٦٥، اللمع ٢٢٥ ، الأصول ٢/ ٣٨٩ ــ ٣٩٠ ، و شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٨/٥.

(٤) الإنصاف ٦٠٦/٢ .

(٥) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٣٠٢ ــ ٣٠٣ ، وتمهيد القواعد ٨ / ٣٧٧٩.

وهذه الأسماء غير المصدر هي : اسم ، وابْنٌ، وابْنَةٌ، وابْنُمٌ، ــ بمعنى ابنٍ ــ، واثْنان، واثْنَتان، وامرُؤٌ، وامْرَأَةٌ، واسْمٌ، واسْتٌ، وايْمُنُ اللهِ، وايْمُ الله . (١)

قال الجزولي : " همزة الوصل لا تلحق اسما ليس مصدرا لفعل ثبتت في ماضيه إلا في قولهم : اسم واست وابن وابنة وابنم وامرؤ وامرأة واثنان واثنتان وايمن الله " .(٢)

قال ابن يعيش : " لأنّها أسماءٌ معتلّةٌ سقطت أواخرُها للاعتلال ، وكثُر استعمالُها ، فسكن أوائلُها لتكون ألفات الوصل عوضًا ممّا سقط منها ، ولم يُستنكر ذلك فيها ". (٣)

ولأن همزة الوصل جيء بها لهذا الغرض فإذا حصل أن دخل على الكلمة التي اجتلبت هذه الهمزة لها متحركٌ غيرها سقطت في النطق ؛ إذ لا حاجة لها عندئذ .

قال الأشموني : " همزة الوصل إنما جيء بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن ؛ فإذا تحرك ذلك الساكن استغني عنها، نحو استتر ".(٤)

وقال الشاطبي : " لأن همزة الوصل مزيدة على حروف الكلمة ، إلا أنها عندهم ليست بزيادةٍ مبنية عليها الكلمة كهمزة " أخرَج وأكرَم " ، بل هي مأتيٌّ بها لعارض يعرض للكلمة من سكون أولها ؛ ليبتدأ بها متحركةً ؛ لأن العرب لا تبتدئ

---

(١) هناك من عدها ثمانية عشرة ، كابن الدهان الذي عد فيها المفرد ومثناه ، ما عدا يمن وايم ، فلم يعد مثناهما ، ومنهم من عدها ثمانية كابن خالويه الذي أسقط منها ابنم ؛ لأنها لغة في ابن ، وايمن ؛ لأنها عنده حرف . الغرة ٢/ ٢٦٧ . انظر الكتاب ٤ / ١٤٨ ، والتكملة ٢٠٣ ، والمنصف ١ / ٥٨ ، واللمع ٢٢١ ، والبديع ٢/٣١٥ ــ ٣١٦ .

(٢) المقدمة الجزولية ٢٣٣ .

(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٠٣ .

(٤) شرح الأشموني ٤/٧٩ .

بساكن ، فإذا استُغني عن تلك الهمزة بوصل متحرِّكٍ بذلك الساكن سقطت إذ لا حاجة إليها ".[١]

وتحذف خطًّا في موضعين :

أولهما : إذا وقعت بعد همزة الاستفهام ، سواء أكانت همزة الوصل مكسورة أم مضمومة، مثل: "أسمك زيد أو عمرو"، وقوله ــ تعالى ــ : " أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ"[٢] فأما الهمزة المفتوحة، فلا تحذف؛ لئلّا يلتبس الخبر بالاستفهام ، ولكن تعوض عنها مدّة، مثل قوله ــ تعالى ــ :" قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ "[٣].

ثانيهما : إذا وقعت بين الواو ، والهمزة التي هي فاء الكلمة ، مثل قوله ــ تعالى ــ : " وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ "[٤]، أو بينها ، وبين الفاء ، مثل قوله ــ عز وجل ــ : " إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا "[٥].

قال السيوطي: "والسبب في الحذف أنها لو أثبتت لكان جمعا بين ألفين: صورة همزة الوصل ، وصورة الهمزة التي هي فاء الكلمة، مع كون الواو والفاء شديدي الاتصال بما بعدهما، لا يوقف عليهما دونه ، وهم لم يجمعوا بين ألفين في سائر هجائهم إلا على خلاف في المتطرفة لأن الأطراف محل التغييرات والزيادة ".[٦]

---

(١) المقاصد الشافية ٤٧٤/٨ .
(٢) من الآية (١٥٣) في سورة " الصافات " .
(٣) من الآية (٥٩) في سورة " يونس " ، وانظر : البديع ٢ / ٣٢٣ . الأصول ٢/ ٣٦٩، التكملة ٢٠٣ ــ ٢٠٤ ، اللمع ٢٢٤، الغرة ٢/ ٢٧٣ .
(٤) من الآية (٩٣) في سورة " يوسف ".
(٥) من الآية (١٠٦) في سورة " الأعراف ".
(٦) أما إذا لم تكن فاءَ الكلمة همزة فلا تحذف همزة الوصل ، مثل قوله ــ تعالى ــ : " وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ " (من الآية ١٣ في سورة يس) ، وقوله ــ جل شأنه ــ : " فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا " (من الآية ٧٧ في سورة طه) .
وكذلك إذا كانت همزة وتقدمها غير الوو والفاء نَحْو: " ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا " (من الآية ٦٤ في سورة طه) ، وقوله ــ سبحانه ــ : " فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ " (من الآية ٢٨٣ في سورة البقرة) ، وقوله ــ جل شأنه ــ : " وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي " (من الآية ٤٩ في سورة التوبة). انظر : اللمع ١ / ٢٢٣ ــ ٢٢٥ ، وهمع الهوامع ٥٠٨/٣ ــ ٥٠٩ .

التحريك

تحريك أحد الساكنين يكون وصلة لتوالي ساكنين ، وبيان ذلك فيما يلي :

التقاء الساكنين عموما خلاف الأصل في اللغة ، سواء أكان في كلمة أم كلمتين ، ولكن قد يلتقيان إذا كان أول الساكنين حرف مد ، وثانيهما مدغم في مثله ، أو كان السكون عارضا .(١)

فإذا كان الأمر على غير ذلك امتنع تواليهما ، ولا يتوصل إلى ذلك إلا بتحريك أول الساكنين .

قال ابن يعيش : " التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو غيرُ ممكن، وذلك من قبل أنّ الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحالٌ الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما ".(٢)

وقال السيرافي : " اعلم أن اجتماع الساكنين في الوقف مستقيم كقولك : زيد وعمرو، وبكر إذا وقفت عليه ، وفي الدرج غير ممكن ، وإذا كان قبل الأول من الساكنين حرف من حروف المد واللين ، وكان الثاني مدغما في مثله جاز كقولك : دابة وضال ، وما أشبهه ، وذلك أن زمان الحرف الممدود أطول من زمان غيره.

كما أن زمان الحرف المتحرك أطول من زمان الحرف الساكن؛ ف صار الممدود بزيادته وطوله كالمتحرك " .(٣)

جاء في شذا العرف : " ويغتفر التقاء الساكنين في ثلاثة مواضع :

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٨٧/٥ .
(٢) شرح المفصل ٢٨٦/٥ .
(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩٨/٥ .

الأول: إذا كان أول الساكنين حرف لين ، وثانيهما مدغمًا فى مثله ، وهما فى كلمة واحدة ، نحو: "وَلَا الضَّالِّينَ" (١)، ومادّة، ودابّة، وخُوَيْصَّة، وتُمودَّ الحبل.

الثاني : ما قُصِد سرده من الكلمات ، نحو جِيْم مِيمْ ، قافْ ، وَاوْ ، وهكذا.

الثالث : ما وُقف عليه من الكلمات ، نحو : قالْ ، وزيْدْ ، وثوْبْ ، وبكْرْ، وعَمْرْو ، إلا أن ما قبل آخره حرف صحيح ، يكون التقاء الساكنين فيه ظاهريا فقط ، وفى الحقيقة أن الصحيح محرك بكسرة مختلسة جدًا.

وأما ما قبل آخره حرف لين ، فالتقاء الساكنين فيه حقيقي ، لإمكانه وإن ثقُلَ. وأخف اللين في الوقف : الألف ، ثم الواو والياء مدّين ، ثم اللِّينان بلا مدّ كـ " ثَوْب وبيت ". (٢)

وإذا التقى ساكنان فيتم التخلص من أولهما؛ إما حذفا إذا كان معتلا ، أو بتحريك أحدهما بالحركات إن كان الساكن صحيحا .

فإذا التقى ساكنان في غير هذا فإن ذلك غير ممكن ، ولكن يتوصل إلى ذلك بتحريك أول الساكنين ، وبالتالي يمكن أن يتواليا .

والأصل هنا هو تحرك أول الساكنين بالكسر ، وذلك إذا لم يكن الساكن الأول من حروف المد ؛ لأنه لو كان كذلك لحذف .

وقد جاء التحريك بالكسر في مثل قوله ــ تعالى ــ : " قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا"(٣) ، وقوله ــ جل شأنه ــ : " إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ "(٤) ، وقوله ــ عز من قائل ــ : " وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى " (٥)

---

(١) من الآية (٧) في سورة " الفاتحة " .
(٢) شذا العرف ١٤٨ ــ ١٤٩ .
(٣) من الآية (١٤) في سورة " الحجرات ".
(٤) من الآيات (٥٧) في سورة " الأنعام " ، و (٤٠ ، ٦٧) في سورة " يوسف " .
(٥) من الآية(٥٠) في سورة " النجم " .

وقد يكون التحريك بالفتح ، مثل قوله ــ تعالى ــ : " وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ "(١) ، ، وقوله ــ جل شأنه ــ : " كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا "(٢) تاء التأنيث ساكنة، وألف الاثنين ساكنة فحركت تاء التأنيث بالفتح الذي يناسب الألف .

وفي مثل قوله ــ سبحانه ــ : " الم اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ " (٣) ، فقد حُرِّكَتْ ميم " الم " في الوصل بالفتح دون الكسر ؛ حفاظا على تفخيم لفظ الجلالة (الله) .

وكذلك قوله ــ عز من قائل ــ : " اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ "(٤)، تحركت بالفتح ياء المتكلم التي بعدها همزة .

وفي مثل قوله ــ عز وجل ــ : " لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا "(٥) ، ومثله قوله ــ سبحانه وتعالى ــ : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ "(٦) الفعل المضارع المجزوم تحرك بالفتح فيه ثاني الساكنين ، ومثله الأمر لو قيل : " ارتدَّ يا فلان عن الباطل ".

وقد يكون بالضم ، مثل قوله ــ تعالى ــ : " فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ "(٧) ، وقوله ــ عز وجل ــ : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ "(٨)، وقوله ــ جل شأنه ــ: " وَعَصَوُا الرَّسُولَ "(٩)، فالأصل في هذه الواو السكون، ولكنها حُرِّكَتْ بالضم .

---

(١) من الآية (١١) في سورة " الحج ".
(٢) من الآية (١٠) في سورة " التحريم ".
(٣) الآيتان الأولى والثانية من سورة " آل عمران ".
(٤) من الآيات (٤٠ ، ٤٧ ، ١٢٢) في سورة " البقرة ".
(٥) من الآية (٢٣٣) في سورة " البقرة ".
(٦) من الآية (٥٤) في سورة " المائدة " .
(٧) من الآيات (١١) في سورة " آل عمران " ، و(٥٢) في سورة " الأنفال " ، و(٢١ ، ٢٢) في سورة " غافر ".
(٨) من الآية (١٨٣) في سورة " البقرة ".
(٩) من الآية (٤٢) في سورة " النساء ".

الوقف

سبق القول في المسألة السابقة أن التقاء الساكنين غير جائز إلا بشروط معينة ، وأنه في غيرها يمكن أن يُتَوَصَّل إلى تواليهما بتحريك أحدهما ، وهنا أقول : إن الوقف قد يكون وُصْلَةً لالتقاء الساكنين في كلمة واحدة ، وبيان ذلك فيما يلي :

قال الرضي : " والوقف على ضربين : إما أن يكون في نظر الواضع ، أو لا .

فالأول في أسماء حروف الهجاء ، وإنما كانت هذه الأسماء كذلك ؛ لأن الواضع وضعها لتُعَلَّم بها الصبيان ، أو من يجري مجراهم من الجهال صورَ مفردات حروف الهجاء ، فسمى كل واحد منها باسمٍ أوله ذلك الحرف ، حتى يقول الصبي : " ألِفْ " مثلا ، ويقف هنيهة قدر ما يميزها عن غيرها ، ثم يقول : " با"، وهكذا إلى الآخر ، فلا ترى ساكنين ملتقيين في هذه الأسماء إلا وأولهما حرف لين ، نحو جِيمْ ، دَالْ نُونْ، وكذا الأصوات ، نحو " قُوسْ "[١] ، وطِيخْ [٢]، الوقف فيها وضعي ؛ لأنها لم توضع لقصد التركيب كما مضى في بابها

والثاني أن لا يكون الوقف بنظر الواضع ، بل يطرأ ذلك في حال الاستعمال في غير أسماء حروف الهجاء والأصوات ، نحو : " المؤمنُونْ " ، و" المؤمناتْ "، و" الفوْتُ " ، و" الميْتُ " ، وكذا الأسماء المعدودة نحو " زَيْدْ " ، " ثَمُودْ " ، " سَعِيدْ " ، " عِمَادْ " ، وذلك أن الواضع وضعها لينطق بها مركبة تركيب إعراب ،

---

(١) قوس : اسم صوت يزجر به الكلب ليبتعد ، فيقال له : قوس قوس . انظر : الصحاح ٩٦٣/٣ (قسس) .

(٢) حكاية صوت الضحك . انظر : العين ٢٩٤/٤ ، وتهذيب اللغة ٢٩٧/٦ (طخ) .

فيقف عليها المستعمل إما مع تركيبها مع عاملها نحو : " جاءني المؤمنونْ " ، أولا مع تركيبها معه ، نحو : " ثمودْ " ، و" زيْدْ ".(١)

أما عن علة كون الوقف وُصْلَة لالتقاء الساكنين فقد قال الشاطبي : " ويجوز التقاء الساكنين في الوقف لعروضه ".(٢)

وقال ابن يعيش : " في الوقف يجوز الجمع بين ساكنين ، فيكون الوقفُ كالسادّ مسدَّ الحركة ، كقولك : " قام زَيْدْ " ، و" هذا بَكْرْ " ، وإنّما سدّ الوقفُ مَسدَّ الحركة ؛ لأن الوقف على الحرف يُمكِّن جَرْسَ ذلك الحرف ، ويُوَفِّر الصوت عليه، فيصير توفير الصوت بمنزلة الحركة له، ألا ترى أنّك إذا قلت: " عَمْرْو " ، ووقفتَ عليه وجدتَ للراء من التكرّر وتوفير الصوت ما ليس لها إذا وصلتها بغيره ؟ وذلك أنّ تحريك الحرف يُقَلْقِله قبل التمام ، ويجتذبه إلى جرس الحرف الذي منه حركتُه.. فبانَ لك بما ذكرتُه أنّ الحرف الموقوف عليه أتمُّ صوتًا، وأقوى جرسًا من المتحرّك، فسدَّ ذلك مسدّ الحركة، فجاز اجتماعُه مع ساكن قبله ".(٣)

ويتحقق ذلك إذا كان سكون الحرف الثاني عارضا بالوقف ، سواء أكان الأول حرف مد ، مثل كلمة " زادْ " ، و" المؤمنونْ " ، و" الصابرينْ " .

أو لين ، مثل " يوم " ، وبيت ".

أو ساكنا صحيحا ، مثل " الفجْرْ " ، و" العصْرْ " ، و" القدْرْ ".

ففي كل ما سبق التقى ساكنان سكون ثانيهما عارض للوقف، وليس أصليا.

وعند الوصل يزول هذا السكون ، ويحرك الحرف بحركته الأصلية .

---

(١) شرح الشافية ٢/٢١٦ ــ ٢١٨

(٢) المقاصد الشافية ٩/٤٤٠ .

(٣) شرح المفصل ٥/٢٨٦ ، ٢٨٧ .

قال ركن الدين الإستراباديّ : " يجوز التقاء الساكنين في الوقف على كل كلمة قبل آخرها ساكن ، كـ " زيد " ، و" سميع " ؛ لأن الوقف محل تخفيف ".[١]

وقال ابن جني : " وذلك أن الطرف ليس سكونه بالواجب ، ألا تراه في غالب الأمر محركًا في الوصل وكثيرًا ما يعرض له روم الحركة [٢] في الوقف ، فلمَّا كان الوقف مظنَّة من السكون وكان له من اعتقاب الحركات عليه في الوصل وروومها فيه عند الوقف ما قدمناه تحامل الطبع به ، وتساند إلى تلك التعلّة فيه .[٣]

(١) شرح الشافية ٤٨٥/١ .
(٢) الروم هو الإعادة إلى الحركة بصوت خفي . انظر : الإتقان في علوم القرآن ٣٠٥/١ .
(٣) الخصائص ٤٩٨/٢ ــ ٤٩٩ .

الحذف

يكون الحذف وُصْلَةً لتصغير خماسي الأصول ، وتكسيره ، وبيان ذلك فيما يلي :

أولا : التصغير

للتَّصغير ثلاثةُ أوزان، وهي فُعَيْلٌ ، وفُعَيْعِلٌ ، وفُعَيْعِيل .

قال ابن بابشاذ : " ومعنى التصغير تحقير كبير ، أو تقليل كثير ، أو تقريب بعيد ، مثل " السقف فُوَيْقَنا " ، و" حُمَيْد " ، و" رُجَيْل " ، وهذا تصغير الثلاثي.، والرباعي تصغيره مثل : " دُرَيْهِم " ــ بوزن " فُعَيْلِل " ، و" فُعَيْلِيل " للخماسي ، مثل " دُنَيْنِير ". " (١)

وقول ابن بابشاذ إن " فعيليل " للخماسي هذا ليس على إطلاقه بل يصدق على ما كان على خمسةِ أحرفٍ ورابعهُ حرفُ مدّ فإنه يصغَّر على " فُعَيْعِيل " ، بقلب حرف المد ياء ، دون حذف ، مثل "مُفَيْتِيح ". (٢)

وإن كان فيه حرفان زائدان متساويان جاز حذف أي منهما ، فيقال في تصغير " حَبَنْطَى " (٣) : " حُبَيِنطٌ " ، و" حُبَيطٌ " .

فإن كانت زيادة أحدهما لمعنى ، والأُخرى لغير معنى حذفت التي لغير معنى، فيقال في تصغير " مقتطع " : " مقَيطِع " ــ بحذف التَّاء ــ

وإن كان في الاسم زائدان يلزم من حذف أحدهما حذف الآخر ، والآخر لا يلزم من حذفه ذلك حذف الذي يأمن لحذفه حذف صاحبه ، فيقال في تصغير "

---

(١) شرح المقدمة المحسبة ١٩١/١.

(٢) انظر : اللمع ٢١١ .

(٣) القصير ، ذو البطن ، أو الممتلئ غضبا ، والنون ، والألف فيه زائدتان للإلحاق . انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٢١/٣ ، ولسان العرب ٥٧/١ (حبط).

عيطموس " : " عطيميس " ــ بحذف الياء دون الواو ؛ لأنه لو حذفت الواو للزم حذف الياء معها . (١)

أما إذا كانت حروف الخماسي كلها أصلية فإن تصغيره لا يتوصل إليه إلا بواسطة الحذف منه ؛ لأنه ثقيل ، ويزداد بياء التصغير ثقلا ، ومع هذا فتصغيره مستكره ؛ لأنه يؤدي إلى حذف حرف أصلي .

قال ابن يعيش : " وأما الخماسي ، فثقيلٌ جدًّا لكثرة حروفه ، فلم يُزَدْ ثقلًا بزيادة ياء التصغير، وتغيير بضمّ أوّله وكسر ما بعد يائه ، وذلك ممّا يزيده ثِقَلًا ، فإذا أُريد تصغيُره ، حُذف منه حرفٌ حتى يرجع إلى الأربعة ، ثمّ يُصغَّر بمثال الرباعيّ ، وهو" فُعَيْعِلٌ "؟ نحو : "سُفَيْرَجٍ"،(٢)ولا يكون الذي يحذف هنا ياء التصغير ، وإن كانت هي السبب لأنها علامة التصغير .

قال الرضي : " وسبب زيادة الثقل وإن كانت زيادة الياء لكنه لا يمكن حذفها إذ هي علامة التصغير، فحذف ما صارت به الكلمة مؤدية إلى الثقل بزيادة حرف آخر عليها، وذلك هو الخامس، ألا ترى أن الرباعي لا يستثقل بزيادة الياء عليه، فحذف الحرف الخامس مع أصالته ". (٣)

وفيما يحذف قولان :

أولها : أن يحذف الحرف الخامس كما سبق في كلام الرضي ــ ؛ لأنّ الثقل به حصل ، ولئلا يصير عَجُزُ الكلمة أكثرَ من صدرها ، فيقال :"سفيرج " . (٤)

---

(١) انظر : اللمع ٢١٦ ــ ٢١٧ .
(٢) شرح المفصل ٣٩٩/٣ .
(٣) شرح الشافية ٢٠٤/١ .
(٤) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٩٨/٣ .

وثانيها : أن يحذف ما كان من حروف الزيادة (سألتمونيها) ، أو مايشبهها ، ففي مثل " جحمرش [١] ومدحرج " يقال : " جُحَيْرِش ، ودُحَيْرِج " ــ بحذف الميم ــ .

قال الزمخشري : " ومنهم من يقول فريزق ، وجحيرش ، بحذف الميم ؛ لأنها من الزوائد، والدال لشبهها بما هو منها وهو التاء ". [٢]

وقيل : لا يحذف شيء ، قال الرضي : " قوله " ــ يقصد ابن الحاجب في الشافية ــ : وسمع الأخفش " سُفَيْرِجَل " ، يعني بإثبات الحروف الخمسة ؛ كراهة لحذف حرف أصلي ، وبإبقاء فتحة الجيم كما كانت ". [٣]

وقال سيبويه : " وقال الخليل : لو كنت محقرًا هذه الأسماء لا أحذف منها شيئا كما قال بعض النحويين لقلت : " سُفَيْرِجْل " كما ترى حتى يصير بزنة " دُنَيْنِير " ، فهذا أقرب ، وإن لم يكن من كلام العرب ".[٤]

وقد أجاز الكوفيون في التصغير حذف ما قبل الآخر كيف كان ، فيقولون : " سُفيرِجلَة " في " سَفَرْجَلَة " ، وكأنه قياس على" فُرَيزِق " في " فرزدق " . [٥]

وإذا حذف في التصغير حرف جاز التعويض عنه ياء قبل الطرف ، وعدم التعويض ، فيقال في تصغير " مغتسل " : " مُغَيْسيل ، ومُغَيْسِل " [٦]

---

(١) الجَحْمَرش من النساء : الثقيلة السَّمِجة ، وقيل : العجوز الكبيرة ، والجَحْمَرِش أيضًا : الأرنب الضَّخمة ، والأرنب المُرضِع . لسان العرب ٦/ ٢٧٢ (جحمرش) .

(٢) المفصل ٢٥٣ .

(٣) شرح الشافية ٢٠٥/١ .

(٤) الكتاب ٤١٨/٣ .

(٥) انظر : المقاصد الشافية ٢٩٦/٧ .

(٦) انظر : اللمع ٢١٧ .

وإنما لم تأت العرب بصيغة للخماسي بدلا من الحذف منه ؛ لأن التصغير تصرف ، والتصرف أصل في الأفعال ، والأفعال أقصى حروفها الأصولِ أربعة .

قال الشاطبي : " ووجه ما فعلوا من حذف الحرف الخامس ، وكانوا قادرين على أن يأتوا ببنية تشمل الخمسة : أن التكسير والتصغير ضربٌ من التصرف ، والتصرف أصله للأفعال وحدها، وما دخل من التصرف للأسماء فبالحمل على الأفعال ، والأفعال إنما تنتهي في أحرفها الأصول إلى أربعة خاصة كـ " قَرْطَسَ وسَرْهَفَ " ، فإذا أرادوا أن يبنوا من خماسيٍّ فِعْلًا ردوه إلى الرباعي ، ألا ترى إلى قوله :

وَدَرْدَبَتْ والشيخُ دَرْدَبيسُ .(١)

قال ابن جني : " فـ " دردبت " رباعي ، و" دردبيس " خماسي ، ولا أدفع أن يكون استكره نفسه على أن بنى من " دردبيس " فعلًا فحذف خامسه ، كما أنه لو بنى من " سفرجل " فعلًا عن ضرورة لقال : سفرج . (٢)

فـ " دَرْدَبَتْ " مبني من " دَرْدَبِيسٍ " ، وليس على حد الاشتقاق مع ذلك ؛ لأن الاشتقاق لا يدخل الخماسي ، فلما كان عامة التصرف إنما هو للفعل ، ولا ينتهي إلا إلى أربعة ، قصروا التصرف على ذلك ، فأتوا ببنية التكسير والتصغير رباعيةٌ رجوعا إلى بنية ما أصله التصرف .(٣)

---

(١) رجز ، لم أعثر على قائله ، وقبله :
أمُّ عيالٍ قَحْمَةٌ تَعُوسُ
والقمحة : المتقدمة في السن ، والعوس : الطوفان بالليل ، أو إصلاح المعيشة ، والدردبيش : الفاني من الشيوخ
انظر : الخصائص ٢ /٥٧ ، ١٤٨ ، ولسان العرب ١ / ٣٧٥ ، والمقاصد الشافية ٧/٢٢٠ ..
(٢) الخصائص ٢/٥٧ ، وانظر : لسان العرب ١/٣٧٥ (دردبس) .
(٣) المقاصد الشافية ٧/٢٢٠ ــ ٢٢١ .

ثانيا : **جمع التكسير**

وجمع الخماسي ــ أيضًا ــ مستكره ، ولا يتوصل إليه إلا بالحذف .

قال الشاطبي : " لم يَجمعوا نحو " سَفَرجْلَ " على مثل " مَفَاعِل " إلا على استكراه من هَدْم البناء ، ولولا الضرورة ما فَعَلوا ".(١)

والقول فيه كالقول في التصغير من جهة السبب في استكراههم جمعه ، والوسيلة إلى جمعه حينئذ ، والحذف منه ، والذي يحذف ، وإمكان التعويض عن المحذوف ، وكيفيته وذلك ؛ لأن التصغير والتكسير من وادٍ واحد ــ كما حكاه ابن الحاجب عن الأخفش .

وقال ركن الدين الاستراباذي : " وبالجملة التكسير يجري في الحذف وفي رد المحذوف على ما ذكرناه في التصغير ".(٢)

(١) المقاصد الشافية ٤/٤٦٩ .

(٢) شرح الشافية لركن الدين ١ /٤٧٧ .

رَدُّ المحذوف

رَدُّ المحذوف يكون وُصْلَةً لتصغير ما جاء على حرفين ، وتكسيره ، وبيان ذلك فيما يلي :

أولا : التصغير

أقل ما يبنى عليه الاسم المعرب ، ثلاثة أحرف ، فإن وجد اسم متمكن على حرفين فإنما كان ذلك بحذِف حرف منه .

إذا أريد تصغير الاسم الذي على أقل من حرفين فلا بد من رد ما حذف منه، سواء أكان المحذوف لعلة صرفية ، كما في مصدر الفعل المثال ، مثل " وعد عدة" ، أم للتخفيف مثل " أخ " ؛ لأن أقل بنية للتصغير هي " فُعَيْل " ، ورد الأصل أولى من اجتلاب حرف آخر .(١)

قال سيبويه " اعلم أنَّ كل اسمٍ كان على حرفين فحقرته رددته إلى أصله حتَّى يصير على مثال " فُعَيْل "، فتحقير ما كان على حرفين كتحقيره لو لم يذهب منه شيء ، وكان على ثلاثة ، فلو لم ترده لخرج عن مثال التحقير ، وصار على أقل من مثال " فُعَيْل " ".(٢)

وقد وضح ابن يعيش العلة في ذلك بقوله : " اعلم أنه لا يجوز أن يصغر اسم على أقل من ثلاثة أحرف ؛ لأنّ أدنى أبنية التصغير " فُعَيْلٌ " ، وذلك لا يكون إلَّا من بنات الثلاثة ؛ لأن ياء التصغير تقع ثالثة ساكنة ، وأدنى ما يقع بعدها حرفٌ يكون حرفَ الإعراب ، نحو : "رُجَيْلٍ"، و"جُمَيْل" ، ولو صُغر ما هو على حرفين لوقعت ياءُ التصغير ثالثة طرفًا ، فكان يلزم تحريكها بحركات الإعراب ،

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٠١/٣ ، وشرح الشافية لركن الدين الاستراباذي ٣٣٣/١ .

(٢) الكتاب ٤٤٩/٣ .

وهي لا تكون إلَّا ساكنة ؛ لأنها رسيلة ألف التكسير في " رجال " ، و" جِمـــال " ، و" جَعافِر "، و" مَساجِد " ، وكان يؤدّي ذلك إلى قلب ياء التصغير ألفًا ؛ لتحرُّكهـــا وانفتاحِ ما قبلها أو حذفها إذا وقع بعدها التنوين ، وكلُ ذلك محظور لما يلزم فيه من نقص الغرض باجتلاب ياء التصغير ".(١)

كذلك يكون الرد وُصْلة لتأنيث الثلاثي المؤنث ؛ لأنه لابد من أن يكون لفـــظ المؤنث في التصغير زائدًا على لفظ المذكر بعلامة يتميـــز بهـــا ، مثـــل " هنـــد ، وهُنَيْدَة" ؛ لئلا يخلو الاسم من علامة التأنيث من كل وجه مع خفة اللفظ بســـكون ياء التصغير ، بخلاف ما زاد على ثلاثة ،مثل : " عقرب ، وعقيرب ؛ لأنه زائـــد على الثلاثي ، وبناؤه لا يحتاج إلى أكثر من الثلاثة .

قال ابن الوراق : " واعلم أن ما كان من أسماء المؤنث على ثلاثة أحرف ، وليست فيه علامة التأْنيث ، فإنك ترد إليه علامة التأْنيث في التصغير، كقولك في هِنْد : هنيدة ، وفي قدر : قديرة ، إلا ستة أحرف ، فإن العرب تجيز حذف الهـــاء منها ، وإنما وجب رد هاء التأنيث في التصغير ؛ لأن الاسم المؤنث حقه أن يكون لفظه زائدا على لفظ المذكر بعلامة ينفصل بها ، والتصغير يـــرد الأَشـــياء إلـــى أصولها، فكرهوا ألا يردوا هاء التأنيث في التصغير ، فيكون الاسم قد خـــلا مـــن علامة التأنيث في كل وجه مع خفة اللفظ ، فوجب أن يكون سكون التصـــغير رادًا لهاء التأْنيث.

وأما إذا كان الاسم زائدا على ثلاثة أحرف لم يلحق علامة التأنيث ، كقولك في تصغير عقرب : عقيرب ، وإنما لم يلحقوه علامة التأْنيث ، لأَنه زاد حرفا على الثلاثي ، وليس يحتاج في بنائه إلى أكثر من ثلاثة أحرف .

---

(١) شرح المفصل ٤٠١/٣ .

وأما ما كان زائدا على الثلاثة ، وحذفت زيادته بالتصغير فترد أيضا فيه الهاء ؛ مثل " قرعبلانة ، وقريعبة " ؛ لأنها بمنزلة اسم ضم إلى اسم فلا يعتد بها ، فوجب أن تلحق به بعد التصغير ، بخلاف ألف التأنيث ، مثل " حبلى " ، فإنها لا يجوز فيها ذلك ؛ لأنها تجري مجرى الحروف الأصلية .(١)

وإذا حذف الحرف الزائد مع التصغير ، وبقيت الكلمة على حرفين فإنه يتوصل إلى التصغير برد الحرف الأصلي المحذوف من الكلمة ، مثل " سُمَيّ " ، فأصلها " سمو " ، أو " وسم " على الخلاف المشهور بين البصريين والكوفيين في اشتقاقها ، والصحيح أنها من السمو بدليل تصغيرها على " سُمَيّ " ، إذ حذفت همزة الوصل منها ، ورد المحذوف ، فصارت " سُمَيْو " ، اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء .(٢)

يقول سيبويه : " باب ما ذهبت لامه وكان أوله ألفًا موصولة

فمن ذلك " اسم ، وابن " ، تقول : " سميٌّ وبنيٌّ " ، حذفت ألف حين حركت الفاء ، فاستغنيت عنها ، وإنما تحتاج إليها في حال السكون .

ويدلّك على أنَّه إنما ذهب من " اسم ، وابن " اللام وأنَّها الواو ، أو الياء قولهم : أسماءٌ وأبناءٌ .

ومن ذلك أيضًا " استٌ " ، تقول : ستيهةٌ ، يدلك على ذهاب اللام ، وأنَّها هاءٌ قولك : أستاهٌ ". (٣)

---

(١) علل النحو ٤٨٠ ، وما بعدها ، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٢١/٤ .
(٢) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٩٧/١ ، و التبيين عن مذاهب النحويين ١٣٢ــ ١٣٣.
(٣) الكتاب ٤٥٤/٣ ــ ٤٥٥ .

ثانيا : **جمع التكسير**

وكذلك يكون الرد وُصْلَةً في جمع التكسير لإقامة بنية الجمع .

قال الزمخشري : " والمحذوف يرد عند التكسير وذلك قولهم في جمع " شفة " ، و" است " ، و" شاة " ، و" يد " : " شِفاةٌ " ، و" أستاةٌ " ، و" أيدٍ " ، و" يدي " ، و" شياه".(١)

وقد سبق في مسألة الحذف أن التصغير والتكسير من وادٍ واحد ــ ، وسبقت حكاية ابن الحاجب عن الأخفش في ذلك ، كما سبق فيه قول ركن الدين الإستراباذي في شرح الشافية . (٢)

(١) المفصل ٢٤٤ .

(٢) انظر المسألة السابقة .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وصلى الله ــ تعالى ــ على أشرف خلقه وأكرم رسله ، ورضي عن أصحابه أجمعين .

وبعد : ▪

فقد أنهيت ــ بعون الله ، وتوفيقه هذا العمل الذي تبين لي خلاله :

- أن الوُصَل في لغة العرب كثيرة ، لا كما قال ابن القيم : إنها خمسة ، ويمكن للمتأمل في كلام العرب أن يضيف إليها .
- أن وجود الوُصْلة في الكلام العربي ركن لا يُسْتَغْنَى عنه بحال ، فهو من عمد التعبير في الجمل لتأدية بعض المعاني ، وفي المفردات لإقامة صيغة معينة ، ومن الأمثلة التي توضح ذلك مما مر في هذه الدراسة :

أ ــ أن هناك من المعاني ما كان ليُتَوَصّل إليه لو لم تكن هذه الوُصَل ، كوصف المعارف بالجمل ، لولا دخول الموصولات المبدوءة بالألف واللام .

ب ــ أن هناك من المعاني ما كان يمكن له أن يؤدَّى ، إلا مع قبح في اللفظ ، كمناداة الاسم المحلى بالألف واللام ، لولا دخول " أيّ " ، أو اسم الإشارة .

وكذلك التعجب بـ " أَفْعِلْ به " لولا دخول الباء الزائدة .

جـ ــ أن هناك من الصيغ ما كان لها أن توجد :

كبعض صيغ التصغير والتكسير فيما كان على حرفين لولا رد المحذوف . وفي الاسم خماسي الأصول ، لولا الحذف .

وكالبدء في النطق بالكلمات التي تبدأ بساكن ، لولا همزة الوصل ، أو تحريك آخر ما قبل تلك الكلمة .

وكتوالي الساكنين في كلمة ، لولا الوقف العارض ، أو في كلمتين ، لولا تحريك أولهما .

وختاما فهذا اجتهاد مني ، وللمجتهد أجران إن أصاب ، أسأل الله ــ تعالى ــ أن أُعْطَى كليهما ــ فإن حرمت أحدهما ، فأسأله ــ سبحانه ــ أن يغفر لي الذلل ، ويعلمني ما لم أكن أعلم ، إنه ذو الفضل العظيم . كما أسأله أن يجعل ثواب هذا الاجتهاد في ميزان حسناتي ، وحسنات والديَّ ، ويرحمهما كما ربياني صغيرا ، ويغفر لكل من علّم ووجّه ، وأهداني نصحه .

ثبت بأهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة : ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق رجب عثمان محمد ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة : الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- الأصول في النحو لابن السراج ــ الناشر مؤسسة الرسالة لبنان – بيروت .
- أمالي ابن الحاجب ــ الناشر دار عمار – الأردن ، دار الجيل – بيروت ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات كمال الدين الأنباري ، الناشر : المكتبة العصرية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسيّ ، تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض) ، الطبعة : الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن للنيسابوري الغزنوي ، دراسة وتحقيق سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

- بدائع الفوائد لشمس الدين ابن قيم الجوزية ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- البديع في علم العربية لأبي السعادات المبارك ابن الأثير ، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين ، الناشر : جامعة أم القرى مكة المكرمة ـ الطبعة : الأولى ١٤٢٠ هـ .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة د/ عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي بيروت ـ لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر : المكتبة العصرية – لبنان / صيدا .
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري البغدادي ـ الناشر: دار الغرب الإسلامي ، الطبعة : الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن للرُّعيني ، الناشر: كنوز أشبيليا – المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧ م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ـ الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء : دار كنوز إشبيليا ، الطبعة : الأولى .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الطائي ، تحقيق : محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .

- التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- تصريف الأسماء لمحمد الطنطاوي ، الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة ، الطبعة السادسة – ١٤٠٨هـ .
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ، تحقيق وتعليق د/عوض بن حمد القوزي جامعة الملك سعود ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠ م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ـ الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨ هـ .
- تهذيب اللغة محمد بن أحمد بن الأزهري ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة : الأولى ٢٠٠١م .
- توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز ـ الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – الطبعة : الثانية ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح لسراج الدين أبو حفص ، تحقيق : دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث ، الناشر : دار النوادر، دمشق – سوريا ، الطبعة : الأولى ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م .
- الجامع (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق) لمعمر بن أبي عمرو راشد ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، الناشر: المجلس العلمي بباكستان ، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت ، الطبعة : الثانية ١٤٠٣ هـ .
- الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، الطبعة : الخامسة ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

- جمهرة اللغة لابن دريد ــ الناشر: دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة : الأولى ١٩٨٧م .
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ــ الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ــ الطبعة : الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ــ الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م .
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ، حققه بدر الدين قهوجي ، بشير جويجايى ، راجعه ودققه عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ــ دمشق .
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، الناشر: دار الشروق – بيروت ، الطبعة: الرابعة ١٤٠١ هـ .
- الحدود في علم النحو للأُبَّذيّ ، تحقيق : نجاة حسن عبد الله نولي ، الناشر : الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة : العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة : الرابعة .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ــ الناشر: دار القلم ، دمشق .
- ديوان امريء القيس ، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة بيروت ــ لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .
- ديوان جرير شرح محمد بن حبيب ، الطبعة : الثالثة ، دار المعارف .

- ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي ــ الناشر: مؤسسة الإيمان جدة ، الطبعة : الأولى ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ .
- ديوان العباس بن مرداس السلمي ، جمعه وحققه د/ يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩١م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ــ دار الكتاب العربي ــ الطبعة الثانية ــ ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- الرابط وأثره في التراكيب في العربية للدكتور حمزة عبد الله النشرتي ، الناشر: الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة : السنة السابع عشرة العددان السابع والستون والثامن والستون رجب ــ ذو الحجة ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م .
- رسالة " أيَّ " المشددة لعثمان بن أحمد النجدي الحنبلي ، تحقيق : د عبد الفتاح الحموز ، الناشر : دار عمار / دار الفيحاء – الأردن ، الطبعة : الأولى ، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .
- الزيادات على الموضوعات، ويسمى " ذيل الآلئ المصنوعة " لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : رامز خالد حاج حسن ، الناشر : مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠ م .
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ، الناشر دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، الطبعة : الأولي ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- شذا العرف في فن الصرف لأحمد بن محمد الحملاوي ، تحقيق : نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، الناشر : مكتبة الرشد الرياض .

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لنور الدين الأُشْمُوني الشافعي ، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية لإيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة ، الناشر : رسالة ماجستير - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ، بإشراف : د محمد جمال صقر٢٠١٢ م .
- شرح ألفية ابن معطي ، تحقيق ودراسة د/ علي موسى الشوملي ، الناشر : مكتبة الخريجي ، الطبعة : الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك الطائي ، الناشر : هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة : الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) .
- شرح الجمل الزجاجي لابن عصفور ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي الأصفهاني ، تحقيق : غريد الشيخ ، وضع فهارسه العامة : إبراهيم شمس الدين ، الناشر : دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذي ، تحقيق : د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة : الأولي ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م .
- شرح الشافية في التصريف لعبد الله بن محمد الحسيني (نقره كار) ، وبهامشه شرح العصام على الشافية ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر : دار التراث - القاهرة ، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .

- شرح الرضي على الكافية ــ جامعة قازيونس بنغازي ، الطبعة : الثانية ١٩٩٦هـ .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ــ جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، الطبعة الأولى .
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ٢٠٠٨ م .
- شرح كتاب سيبويه [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حُقِّق كرسالة دكتوراه] ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي ، إشراف : د تركي بن سهو العتيبي ، جامعة : الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .
- شرح كتاب الحدود في النحو لعبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي ــ الناشر : مكتبة وهبة – القاهرة ، الطبعة : الثانية ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م .
- شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش ، قدم له : الدكتور إميل بديع يعقوب ، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م .
- شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ــ الناشر : المطبعة العصرية – الكويت ، الطبعة : الأولى ١٩٧٧ م .
- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للمكودي ــ الناشر : المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م .

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، الناشر : دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة : الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمد عبد العزيز النجار ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- علل النحو لابن الوراق ، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، الناشر : مكتبة الرشد – الرياض / السعودية ، الطبعة الأولى١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م .
- العين
- الغرة في شرح اللمع لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان ، تحقيق : فريد بن عبد العزيز الزامل السليم ، دار التدمرية – الرياض ، الطبعة : الأولى ١٤٣٢ هـ ـ ٢٠١١ م .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر أبو الفضل العسقلاني ، الناشر : دار المعرفة – بيروت ، ١٣٧٩ ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي ، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب ، عليه تعليقات العلامة : عبد العزيز بن عبد الله بن باز .
- الكافية في علم النحو لابن الحاجب ، تحقيق : الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر : مكتبة الآداب – القاهرة ، الطبعة : الأولى ٢٠١٠ م .
- الكتاب لسيبويه ـ تحقيق : عبد السلام محمد هارون ـ الناشر : مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة : الثالثة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- كتاب التكملة للفارسي ، تحقيق ودراسة د / كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب بيروت ـ لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأيوب بن موسى أبو البقاء الحنفي ، تحقيق : عدنان درويش – محمد المصري ، الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت .
- الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن شاهنشاه بن أيوب ــ الناشر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ٢٠٠٠ م .
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ــ الناشر : دار الفكر – دمشق ــ الطبعة : الأولى ١٤١٦هـ ـــ ١٩٩٥م .
- لسان العرب لجمال الدين ابن منظور الأنصاري ، الناشر : دار صادر – بيروت ، الطبعة : الثالثة – ١٤١٤ هـ .
- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ــ الناشر : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م .
- اللمع في العربية لابن جني الموصلي ، تحقيق : فائز فارس ، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت .
- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث للأصبهاني ، تحقيق : عبد الكريم العزباوي ، الناشر : جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – مكة المكرمة ، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع ، جدة – المملكة العربية السعودية ، الطبعة : الأولى ، جـ ١ (١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م) ، جـ ٢، ٣ (١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م).

- المرتجل لابن الخشاب ، تحقيق ودراسة : علي حيدر ــ الطبعة : دمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة : الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار لعياض بن موسى بن عياض بن عمرون ، دار النشر : المكتبة العتيقة ودار التراث .
- مطالع الأنوار على صحاح الآثارلإبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي ، تحقيق : دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث ، الناشر : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- دولة قطر ، الطبعة : الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م .
- معاني القرآن للفراء ــ دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ــ الطبعة الأولى .
- المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصَّل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها ، المؤلف: د. محمد حسن حسن جبل ، الناشر : مكتبة الآداب – القاهرة ، الطبعة : الأولى ٢٠١٠ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ــ الناشر : دار الفكر – دمشق ، الطبعة : السادسة ١٩٨٥م .
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ، تحقيق : د. علي بو ملحم ، الناشر : مكتبة الهلال – بيروت ، الطبعة : الأولى ١٩٩٣.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ــ الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، الطبعة : الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني ــ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة – الطبعة : الأولى١٤٣١هـ – ٢٠١٠م
- المقتضب للمبرد ــ الناشر : عالم الكتب – بيروت .
- المقدمة الجزولية في النحو لأبي لجزولي ــ طبع ونشر : مطبعة أم القرى ــ جمع تصويري ، دار الغد العربي .
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى١٩٩٦م .
- المنصف لابن جني ، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، الناشر : دار إحياء التراث القديم ، الطبعة : الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م .
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي ، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢ – ١٩٩٢ م .
- نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية للشريف الجرجاني ، المعرب عن الفارسية : حامد حسين ، الناشر: مكتبة الفيصل ، الطبعة : الطبعة الأولى (١٤٠٨ هـ ــ ١٩٨٧ م) .
- النشر في القراءات العشر لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري ، تحقيق : علي محمد الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية] .
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه لمكي القيسي ، تحقيق : مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة ، بإشراف أ.د : الشاهد البوشيخي ، الناشر : مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ــ الناشر : المكتبة التوفيقية – مصر .

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

فهرس المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١.	المقدمة	٣٩٠٩
٢.	التمهيد : الوُصَل : معناها ، وفائدتها	٣٩١١
٣.	المبحث الأول : الوُصَل في أبواب النحو	٣٩١٦
٤.	ذو ـ بمعنى صاحب	٣٩١٦
٥.	" أي "	٣٩٢٢
٦.	اسم الإشارة	٣٩٢٦
٧.	الاسم الموصول	٣٩٢٨
٨.	الضمير	٣٩٣٢
٩.	" إيّا "	٣٩٤١
١٠.	حروف الجر	٣٩٤٤
١١.	الباء الزائدة	٣٩٥١
١٢.	الفاء	٣٩٥٥
١٣.	المبحث الثاني : الوُصَل في أبواب الصرف	٣٩٦١
١٤.	همزة الوصل	٣٩٦١
١٥.	التحريك	٣٩٦٦
١٦.	الوقف	٣٩٦٩
١٧.	الحذف	٣٩٧٢
١٨.	رَدُّ المحذوف	٣٩٧٧
١٩.	الخاتمة	٣٩٨١
٢٠.	المصادر والمراجع	٣٩٨٣
٢١.	فهرس المحتويات	٣٩٩٤